الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

كلية علوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهـــادة الماستر أكاديمي تخصص "علم الاجتماع الحضري"

# المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية.

## – دراسة اثنوغرافية للمجلس الشعبي البلدي لتلمسان


من إعداد الطالب:

مول الواد رضا

بـــإشراف الأستاذ:

أ.د. سيرات فتحي


لجنة أعضاء المناقشة

| الإسم واللقب | الصفة | الرتبة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| زرزاري محمد | رئيسا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| سيرات فتحي | مشرفا ومقررا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| صحراوي بن حليمة | مناقشا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

كلية علوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

**مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهـــادة الماستر أكاديمي تخصص "علم الاجتماع الحضري"**

# المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية.

## – دراسة اثنوغرافية للمجلس الشعبي البلدي لتلمسان

**من إعداد الطالب:**

مول الواد رضا

**بـــإشراف الأستاذ:**

أ.د. سيرات فتحي

**لجنة أعضاء المناقشة**

| الإسم واللقب | الصفة | الرتبة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| ذرذاري محمد | رئيسا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| سيرات فتحي | مشرفا ومقررا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |
| صحراوي بن حليمة | مناقشا | أستاذ دكتور | عبد الحميد بن باديس مستغانم |

**السنة الجامعية: 2022/2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل
رب زدني علما

"... أني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن و لو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على إستلاء النقص على جملة البشر ... "

العماد الأصفهاني

# إهداء

إلى الوالدين الشريفين حفظهما الله، سائلا المولى عز وجل لهما
المزيد من كل خير وفضل،" رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"
إلى حبيبتي أمي أطال الله في عمرها إلى رمز شموخي وعزة
نفسي إلى من سكب في وعائي الأخلاق الحميدة
إلى الذي يعجز اللسان عن عد فضائله.
إلى والدي الغالي أدامه الله تاجا فوق رؤوسنا
إلى الأختين العزيزتين" أمينة وسمية رحمة الله عليها
الى أخويين العزيزين " مداني وأمحمد"
إلى زوجتي ليلى وسيلة وأبنائي: نور وإسلام وملاك
إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وعائلاتهم
إلى كل عمال وموظفي الصندوق الوطني للسكن – ولاية تلمسان
إلى أرواح شهداء ثورة الجزائر1954 ، وشهداء فلسطين المحتلة
إلى كل شخص علمني حرفا أو مدني بنصيحة في حياتي
إلى كل أساتذتي وزملائي دفعة تخصص علم اجتماع حضري
إلى كل جزائري غيور على وطنه

# كلمة شكر

إذا عجزت يداك عن المكافأة فلن يعجز لسانك عن الشكر

فأولا شكر الله عز وجل على توفيقه وتيسيره الانجاز هذا العمل

المتواضع وعملا بقوله : « وان شكرتم لأزيدنكم. »

كما أتقدم بالشكر الخاص جدا إلى أستاذي الموقر الدكتور

"سيرات فتحي" على كل ما قدمه لي من إرشاد ، توجيه ، نصائح ،

مساعدات وعلى صبره معي طوال فترة انجازي لهذا البحث المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال المكتبية المركزية

لجامعة عبد الحميد ابن باديس.

## معاني كلمات المختصرة

| الكلمة المختصرة | معناها باللغة الفرنسية | معناها باللغة العربية |
|---|---|---|
| J.O | Journal Officiel | الجريدة الرسمية |
| ص | Page | الصفحة |
| Art. | Article | المادة |
| Doc. | Document | وثيقة |
| م . ش . ب | Assemblé populaire communale | المجلس الشعبي البلدي |
| P.D.A.U | Plan directif d'aménagement urbain | المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير |
| P.O.S | Plan d'occupation de sole | مخطط شغل الأراضي |
| PCD | Plans communaux de développement | المخطط البلدي للتنمية |
| PSD | Plans sectoriels de développement | المشاريع التنمية القطاعية |
| FCCL | Fonds commun des collectivités locales | الصندوق المشترك للجماعات المحلية |
| - | Instrument d'urbanisme | أدوات التعمير |
| - | Annexe | ملحق |

## فهرس المحتويات

الموضوع: المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية. الصفحة

دراسة اثنوغرافية للمجلس الشعبي البلدي لتلمسان.

I. مدخل عام ..... 15

### الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة.

II. الفصل الأول: موضوع الدراسة

مقدمة الفصل: ..... 16

1- إشكالية البحث ..... 18

2- فرضيات البحث ..... 18

3- الإطار المنهجي والتقني للدراسة ..... 20

4- المقاربة التفاعلية (التفاعلية الرمزية)..... 21

5- صعوبات البحث ..... 23

6- الإطار المفاهيمي للدراسة ..... 24

7- الدراسات السابقة ..... 30

خلاصة الفصل الأول: ..... 37

III. الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة.

مقدمة الفصل: ..... 2

IV. التنمية الحضرية

1- المجتمع الحضري ..... 2

2- القواعد الأساسية للتنمية الحضرية ..... 5

3- التنمية الحضرية والتخطيط ..... 5

3-1. تصنيف للتخطيط من حيث المجال أو القطاع

3-1-1.التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل .....8
3-1-2.التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي .....8
3-2.التخطيط من حيث الميدان
3-2-1.التخطيط الاقتصادي .....8
3-2-2.التخطيط الاجتماعي .....9
3-2-3.التخطيط الثقافي .....9
3-2-4.التخطيط البيئي .....9
3-3.التخطيط الطويل والمتوسط والقصير المدى
3-3-1.الخطة طويلة المدى .....9
3-3-2.الخطة متوسطة المدى .....10
3-3-3.الخطة قصيرة المدى .....10
3-4.المستوى الوطني (تخطيط التنمية الوطنية) .....10
3-5.المستوى المحلي (تخطيط التنمية المحلية) .....11
4-معوقات التنمية الحضرية .....13
5-سياسة المجموعات الجماعية ZHUN ..... ...14
6-عدم المساواة في المساواة المعايير.....18
7-سياسة إصلاح عام 1981
7-1.تحويل أصول الدولة .....18
7-2.أهداف ومضمون القانون.....19
8-السكن موجه اجتماعيا
8-1.إنشاء سوق مقيد .....21
8-2.إستراتيجيات التنقل السكنية العائلية .....21
خلاصة الفصل الثاني: .....22

## الباب الثاني: الدراسة المونوغرافية والميداني للدراسة

مقدمة الفصل: .....2

V. الفصل الثالث: الدراسة المونوغرافية وصفية لبلدية ومدينة تلمسان

1- الإطار السوسيو تاريخي لمدينة تلمسان

1-1. نبذة تاريخية عن مدينة تلمسان .....2

1-2. أصل التسمية .....3

1-3. نشأة مدينة تلمسان وتطورها التاريخي .....3

1-4. تلمسان في العصور العتيقة .....5

1-5. تلمسان بعد الفتح الاسلامي .....9

2- المؤسسات السياسية المحلية لتلمسان

2-1. مرحلة الاستعمار

أ. البلديات الأهلية .....11

ب. البلديات المختلطة .....11

ج. البلديات ذات الاختصاص الكامل .....12

2-2. مرحلة الاستقلال

2-2-1. مرحلة الأولى من 1962 الى 1967 .....12

2-2-2. مرحلة الثانية من 1967 الى 1981 .....13

2-2-3. مرحلة التعددية الحزبية .....16

VI. الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

مقدمة الفصل: .....2

VII. تفريغ المعطيات الميدانية

1- منهج الدراسة (وصف المنهجية المستعملة) ..... 2
2- أدوات جمع البيانات
2-1. الملاحظة بالمشاركة ..... 3
2-2. المقابلة غير الموجهة ..... 5
2-3. السجلات والوثائق (المواثيق والمراسيم والقوانين) ..... 6

3- المجال الدراسة ..... 6
4- تفريغ وتحليل البيانات والمعطيات ..... 7
4-1. المجتمع البحث ..... 8

5- الاستنتاجات العامة
5-1. النتائج الفرضية الفرعية الأولى ..... 17
5-2. النتائج الفرضية الفرعية الثانية ..... 18
5-3. النتائج الفرضية الفرعية الثالثة ..... 20
5-4. النتائج الفرضية الفرعية الرابعة ..... 21
5-5. النتائج الفرضية العامة ..... 23

الخاتمـــة.
المراجـع.
الملاحق.

# الباب الأول

# الإطار المنهجي والنظري للدراسة

## الفصل الأول

## الإطار المنهجي للدراسة

**الملخص:**

عملية التنمية الحضرية هي عملية ذات أبعاد استراتيجية تتطلب توحيد الجهود المحلية والحكومية للرقي بالمطالب الشعبية، إلا أنه غالبا ما تصطدم بجملة من المشكلات المتعلقة بفهم البيئة بمختلف آلياتها وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية والسياسية والإيكولوجية ودراستها دراسة دقيقة للاستفادة من قدرات المنطقة أو البلديات وتحويلها إلى طاقات واستثمارات حقيقية والعمل على كيفية المناورة لصالح البيئة المحلية في خضم الوصاية المركزية أو الإدارية.

ومن خلال هذا البحث، سنتعرف نظريا وواقعيا على كيفية مشاركة ومساهمة المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في تنمية الحضرية ودورها في مستوى أداء المهام المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ وتمويل المشاريع التنموية الحضرية وكذا كيفيات التعامل مع الوصايا في ظل تعدد القوانين وصدور قانون 11 – 10 الذي دعي الى تطبيق مبدأ الديمقراطية، كل هذا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان من المجالس المنتخبة للولاية خاصة والجزائر عامة.

**الكلمات المفتاحية:** الدور– المجلس الشعبي البلدي – التنمية الحضرية – السياسة الحضرية – التخطيط – التهيئة.

**Résumé :**

Le processus de développement urbain est un processus aux dimensions stratégiques qui nécessite l'unification des efforts locaux et gouvernementaux pour faire avancer les revendications populaires, mais il se heurte souvent à un certain nombre de problèmes liés à la compréhension de l'environnement avec ses divers mécanismes et facteurs sociaux, économiques, culturels, démographiques, politiques et écologiques et l'étudier attentivement pour profiter des capacités de la région ou des municipalités et les transformer en énergies et investissements réels et élaborer comment manœuvrer en faveur de l'environnement local au milieu d'une tutelle centralisée ou administrative.

A travers cette recherche, nous apprendrons, de manière théorique et réaliste, comment les conseils populaires municipaux élus participent et contribuent au développement urbain et leur rôle dans le niveau d'exécution des tâches liées à la planification.

la mise en œuvre et le financement des projets de développement urbain, ainsi que la manière de traiter des testaments au regard de la multiplicité des lois et de la promulgation de la Loi 11-10, qui appelait à l'application du principe de la Démocratie, tout cela à travers l'étude de terrain que nous avons menée sur le Conseil Populaire Communal de la commune de Tlemcen à partir de les conseils élus de l'Etat en particulier et de l'Algérie en général.

**Mots clés:** le rôle - le conseil populaire municipal - le développement urbain - la politique urbaine - la planification - la préparation.

**Abstract:**
The process of urban development is a process of strategic dimensions that requires the unification of local and governmental efforts to advance popular demands, but it often comes up against a number of problems related to the understanding of the environment with its various social, economic, cultural and demographic mechanisms and factors. , political and ecological and study it carefully to take advantage of the capacities of the region or municipalities and transform them into real energies and investments and work out how to maneuver in favor of the local environment in the midst of centralized or administrative tutelage.
Through this research, we will learn, in a theoretical and realistic way, how elected municipal people's councils participate and contribute to urban development and their role in the level of execution of tasks related to the planning.
implementation and financing of urban development projects, as well as the way of dealing with wills with regard to the multiplicity of laws and the promulgation of Law 11-10, which called for the application of the principle of Democracy, all this through the study field that we carried out on the Communal Popular Council of the commune of Tlemcen from the elected councils of the State in particular and of Algeria in general.

**Keywords:** the role - the municipal people's council - urban development - urban policy - planning - preparation.

## I. مدخـل عـــام:

عرف موضوع الجماعات المحلية les collectivités locales ودورها في التنمية الحضرية في التراث السوسيولوجي، اهتماما خاصا، من مختلف المخططين و الباحثين في مجال التنمية على الساحة العالمية أو على الساحة الداخلية للكثير من البلدان تحت أسماء مختلفة كالجماعات الشعبية والجماعات الجماهيرية والجماعات الديمقراطية وغيرها من التسميات، التي تحمل كل منها معاني سياسية وأيديولوجية تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي السائد وبحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت فيها كل تسمية من هذه التسميات، تأخذ هذه الجماعات في المجتمعات المعاصرة أشكال وآليات متباينة، تختلف بحسب طبيعة النظامين السياسي والاجتماعي السائدين في كل مجتمع وبحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة.

وتتجسد هذه الجماعات على أرض الواقع عن طريق المجالس المحلية المنتخبة بشتى مستوياتها، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات و الأحزاب السياسية ولجان الأحياء وغيرها من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، التي تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف الأعمال والمبادرات التنموية، غير أن أكثر هذه التنظيمات حساسية وتعبيرا عن الجماعات الرسمية لأفراد أو للمواطنين المحليين للدولة في إحداث التنمية، المجالس الشعبية البلدية المنتخبة التي تعتبر كأجهزة رسمية يشارك من خلالها المواطنون، عن طريق ممثليهم المنتخبين مع الدولة في إدارة شؤونهم المحلية وتسيير مختلف الأعمال والمشروعات التنموية التي تقام في البلدية، لاسيما في مجال التنمية المحلية التي تبقى الهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس.

## II. الفصل الأول: الإطـار المنـهــجي للدراسة

### 1. مقدمة الفصل:

ان المجالس المحلية المنتخبة هي القاعدة الأساسية للحكم الديمقراطي، تكفل للمواطن حق اختيار منتخبيه من جهة، ومحاسبتهم على أعمالهم من جهة أخرى، ومبدأ السيادة الشعبية la souveraineté populaire وذلك بشرط توفر جملة من العوامل المساعدة على ذلك، منها طريقة انتخاب مناسبة وتمتع المجالس بصلاحيات كاملة تمكنها من أداء مهامها بدون ضيق أو عقبات، إلى جانب الإمكانيات المادية التي تضمن التنمية المستدامة. «حسب المبادئ الأساسية المادة الأولى. »[1]

لقد عرفت الجزائر تجربة صعبة في ميدان «المجالس المحلية المنتخبة، خاصة مع إقرار التعددية الحزبية في دستور 23 فبراير 1989، بحيث بعد مرور سنة واحدة فقط، تم تنظيم أول انتخابات تعددية أفرزت سيطرة حزب معارض ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة حاليا) على أغلب المجالس الولائية والبلدية، في مشهد لم تمخض عنه بروز اختلافا في تطبيق القانون الخاص بالبلدية والولاية، تطور إلى صراع سياسي هدد حتى مقومات الدولة الأساسية، لهذا حرص القائمون على النظام السياسي في بداية التسعينيات على تفادي تكرار مثل هذه السلبيات، من خلال تحديد صلاحيات المجالس المنتخبة بشكل دقيق»[2]، مع الحرص على عدم تأثير التوجهات الحزبية للأعضاء المنتخبين على واجبهم في خدمة المواطن بالدرجة الأولى. لكن هذا لم يمنع من ظهور مشاكل وعراقيل أخري حالت دون تمكن المجالس.

ان المؤسسات السياسية المحلية الرسمية التي تحرر في كنفها السلطة السياسية المحلية الرسمية التي هي مخولة على مستوى المجال التسييري والإداري المحلي للمجال الحضري. L'espace urbain وهي الهيئة الرسمية المخولة تحت اسم المجلس

1 قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة2011 ويتعلق بالبلدية.
2 المجلة الجزائرية للسياسات العامة - العدد 5- أكتوبر 2014.

الشعبي البلدي زيادة عن الهيئة الولاية المتمثلة في الوالي والمجلس الشعبي الولائي، المفوضة بتسيير المرفق العام وتسير المجال الحضري المحليين La ville.

ورغم الاختلافات الكثيرة وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنها تتطلب توفر شرطين أساسيين وهما : المشاركة الواسعة للمجتمع المحلي وتوفير الوسائل المادية والبشرية لإدارة التنمية المحلية، وهو ما يعني حتمية أن تكون برامج التنمية نابعة من واقع المجتمع لا من السلطة المركزية، والتي تتطلب تنمية إدارية وسياسية و اجتماعية و بشرية متكاملة لتحقيق فعالية إدارة التنمية المحلية، التي تعبر عن « تعبر عن الأسلوب والنمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة »[3] فمفهوم التنمية المحلية إذا يتعارض مع مبدأ الدولة المركزة أو المتدخلة.

ومن هنا يأتي الدور الجديد للبلدية باعتبارها قاعدة الإدارة المحلية ودعامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن خلالها يتم تحقيق التنمية الوطنية الشاملة .

إن التنمية المحلية تعتمد على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل للوصول إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات . وهذا لا يتحقق إلا في وجود هيئة قاعدية كالبلدية باعتبارها أقرب للسكان المحليين والتي يمكنها التكفل بإدارة التنمية المحلية عن قرب لمعرفتها بالحاجات الحقيقية للسكان المحليين. وهو أساس المفهوم الجديد للديمقراطية التشاركية والتي تعني إشراك جميع المواطنين بطرق متنوعة :حركات المجتمع المدني، نقابات، نخب علمية وفنية، القطاع الخاص في إعداد مخططات التنمية المحلية والإشراف على تنفيذها، وبالتالي مساهمة جميع عناصر المجتمع المحلي في تجسيد وظيفة البلدية .

إن قانون البلدية الحالي صدر في ظل التوجه نحو تفعيل المشاركة الشعبية وإعطاء بعد تنموي أكثر النشاط البلدية بدل التركيز على توفير الخدمات التقليدية .وتدعيم الاستقلال المالي من خلال تحول البلدية إلى جهاز إداري له دور فعال

---

3 **سنوسي خنش، إدارة التنمية المحلية المفهوم المجال والأبعاد الرئيسية .ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول تحديات الإدارة المحلية المنعقد يومي 27 و2010/04/28، بكلية الحقوق جامعة زياني عاشور الجلفة.**

في النشاط الاقتصادي والاجتماعي غير أنه بالنظر إلى واقع البلديات في الوقت الذي تعددت فيه صلاحيات البلدية مع عجزها عن إدارة التنمية المحلية، سواء كان بسبب الآليات القانونية غير المفعلة أو بسبب عدم وجودها أصلا، دفعنا كل ذلك إلى محاولة البحث عن الأسباب الحقيقة لعجز البلديات وبناءا على ما سبق، تطلبت هذه الدراسةحالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان من خلال **طرح الإشكالية التالية:**

- كيف يدرك سوسولوجيا السياسي المحلي ممثلا في المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان مفهوم التنمية الحضرية؟ [4]

تتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كما يلي:

- ✓ من هو المنتخب المحلي (تحليل سوسولوجي وسيكولوجي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي)؟
- ✓ كيف ينظرون ويتصورون الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية؟
- ✓ كيف يشارك المجلس الشعبي البلدي في عملية التخطيط للتنمية المحلية، بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟
- ✓ هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تعتبر أحد أسباب إضعاف أعضاء المجلس الشعبي البلدي، في إدارة وتسيير شؤون التنمية الحضرية؟
- ✓ هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن لها ان تكون سببا في إضعاف تصورهم في إدارة وتسيير التنمية الحضرية؟

## 2. فرضيات الدراسة:

يحاول هذا البحث اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية العامة والفرضيات الفرعية التالية:

---

4 **مفهوم الإدراك السوسيولوجي** L'entendement Sociologique **هو مفهوم استعمل من طرف عالم الإنثروبولوجيا الأمريكي** CLIFORD Geurtz **المعرفة المحلية** Savoir Local**، المعرفة العالمية** Savoir Global**، أماكن المعرفة** Les Lieux du Savoir.

**الفرضية العامة للدراسة:**

- ✓ الفرضيات هي إجابات مؤقتة لتساؤلات إشكالية البحث وتم بلورتها بعد الدراسة الأولية والمسبقة Pré-Enquête، ان السياسي المحلي Politicien Local هو امتداد للسياسي الوطني بشكل عام، فالسياسي المحلي بمنطقة تلمسان هو نتاج لنظام سياسي جزائري، فهذا السياسي والمتمثل في حالة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بتلمسان لنفس المنظومة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السائدة بشكل عام في الجزائر.

هذه المنظومة لا تمتلك لعبة جلية وظاهرة لرصيد سياسي وثقافي ومعرفي يكرس مفهوم التنمية الحضرية، فالنسبة لهم التنمية الحضرية يمكن أن تختزل في المهام الروتينية واليومية الأزلية للبلدية واطارها الحضري (النظافة، الإنارة العمومية، تهيئة المساحات الخضراء.....إلخ)، بينما مفهوم التنمية الحضرية هو مفهوم أوسع وشامل وعلم متكامل.

**الفرضيات الفرعية :**

**الفرضية الفرعية الأولى:**

- ✓ كفرضية مؤقتة لمفهوم المنتخب المحلي يمكن أن نقدم هذا المنتخب كالإنسان نتاج لمحيط الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي انتخبته، هو نتاج لمنظومة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية بالدرجة الأولى قبل ما يكون نتاج لبيئة سياسية رسمية عقلانية (على الحزب السياسي)، فهذا السياسي هو يدور في كنف بيئة اجتماعية الثقافية، اقتصادية أكثر من مؤسساته السياسية الرسمية.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

- ✓ ان التصور العام الذي يقصده أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو مقتصر على الأمور اليومية الروتينية للتسيير البلدي مع غياب وعي لدى المنتخبين المحليين لتصور استباقي مدروس لمفهوم الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية، وهذا ما وقفنا عليه من خلال الدراسة الأولية Pré-Enquête من خلال تحليلنا للخطاب السياسي للمنتخبين المحليين.

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

✓ إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تحد من استقلالية المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير شؤون التنمية الحضرية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

✓ كلما زادت الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعف تصورهم في إدارة وتسيير التنمية الحضرية.

## 3. منهجية وتقنية الدراسة:

### 3-1. منهج الدراسة:

- **المنهج:** يعد الإطار المنهجي في البحث الســـوســـيولوجي مهم جيدا في العملية المعرفية في العلوم الاجتماعية والبحث الميداني من واقعنا يساعدنا على التوصل إلى معلومات خاصة بالظاهرة التي نحن بصدد دراستها، إضافة إلى الحصول على معلومات ميدانية عن طريق المنهج. ومن المعروف أنه لا توجد دراسة بدون منهج وطبيعة الموضوع الذي نتناوله هي التي تحدد لنا المنهج الملائم للدراسة.

حيث يعرف المنهج على أنه «مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى تفسير ظاهرة اجتماعية ما.» [5] وبناء على هذا فقد اعتمدنا على المنهج الاثنوغرافي La Méthode Ethnographie الذي يعتمد على وصف الظاهرة، والموضوع محل البحث والدراسة على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع أو محاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله، والتعبير عنها تعبيرا كيفيا .

✓ **تقنيات البحث:** اعتمدنا في بحثنا هذا على تقنيتان اساسيتان وهما :

5 عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 139

**أ–الملاحظة بالمشاركة: Observation Participante** «إن أول مرحلة يمر بها الباحث عند دراسة أي موضوع هي الملاحظة، والشك أنها ملاحظة بسيطة يقوم من خلالها بالتعرف على مجتمع البحث وقد عرفت الملاحظة بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما وعادة ما تستخدم الملاحظة البسيطة كوسيلة استطلاعية، فهي تعطي المجال للباحث أن يلاحظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث وتمكنه من ملاحظة سلوك وعالقات وتفاعلات المبحوثين والطالع على أنماط وأساليب معيشتهم والمشكلات الحياتية التي يتعرضون إليها. »[6]

**ب–المقابلة الغير الموجهة: L'Entretien non Directive**

هي إحدى الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحثون بكثرة، وهي «تفاعل لفظي بين فردين في موقف المقابلة، يحاول أحدهما أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى الآخر حول خبرته وآرائه ومعتقداته ايزاء موضوع معين. وهي أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية. »[7]

## 2.3 مجتمع البحث وعينة الدراسة:

كل دراســة ميدانية أو بحث اجتماعي يتوقف نجاحه على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث، ولقد اعتمدنا على تقنية الملاحظة والمقابلة فكانت العينة قصدية ويكتفي فيها بدراسة عدد محدد من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لدينا. ويمثل مجتمع بحثنا " المجلس الشعبي البلدي "على أنه يشترط في هذه الدراسة الاتصال بأعضاء المجلس البلدي الحضري في ميدان الدراسة، وكانت ببلدية تلمسان.

## 4. المقاربة التفاعلية (التفاعلية الرمزية) L'approche Interactionniste

- **كليفورد غيرتز** ( 1926 - 2006) **Clifford Geertz** وهو أنثروبولوجي أمريكي، عارض الاتجاه البنيوي في دراسة الرموز، واهتم برؤية المبحوثين ووجهة نظرهم كجزء من العمل الأنثروبولوجي.

---

6 إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005، ص123.

7 محمد زيان عمر، البحث العلمي تقنياته ومناهجه، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، السعودية، 1983، ص289,

✓ **الثقافة:** جمع **غيرتز** دراساته حول مجتمعات متعددة كالمغرب وإندونيسيا في كتابه" تأويل الثقافات "حيث يؤكد أن الثقافة هي نسق من الرموز القابلة للتأويل، وأشار أيضا أن الرموز من حيث هي حاملات للمعنى، فهي تتحد معا كيف تؤلف نصوص ثقافية، ويؤكد غيرتز أن سوء فهم الثقافة يرجع إلى الاتجاهات التي تنظر إليها على أنها نمط من المعاني المتضمنة في الرموز المتداولة تاريخيا، وهي نسق من التصورات التي يعبّر عنها في أشكال رمزية من خلالها ينمي الناس معرفتهم بالحياة واتجاهاتهم نحوها.

وبهذا فإن **غيرتز** يجعل كل الظواهر مؤسسة على الرمز، فالدين على سبيل المثال هو نسق ثقافي مؤسس على الرموز المقدسة، والإيديولوجيا نسق من الرموز المتفاعلة والمتداخلة والتي يؤلف نموذجا للفعل السياسي سواء لدى المؤسسات الحكومية أو لدى الأفراد.[8]

✓ **المنهج الإثنوغرافي المكثف** :إن النظرية التأويلية الرمزية تهتم في دراستها بالمنهج الإثنوغرافي المكثف الذي يحدّده **غيرتز** في أربعة خصائص[9]:

- ✓ التأويل.
- ✓ أن ما يؤوله أو يفسره هو سياق الخطاب الاجتماعي.
- ✓ التأويل يتضمن محاولة تأمين أو حماية ما يقال في مثل هذا الخطاب الاجتماعي من المواقف أو الظروف التي يمكن أن تمحوه وذلك من خلال تثبيته في حدود كلمات أو مصطلحات يمكن تتبعها.
- ✓ إن مثل هذه الوصف يكون محليا ومكثفا ومن منظور تفصيلي دقيق أو يسعى إلى الوصول إلى أدقّ التفاصيل.

➢ **بيار بورديو:** **P.Bourdieu (1930–2002)** عالم الاجتماع الفرنسي الشهير أحد أبرز الأعلام الفكرية في القرن العشرين، يحتل مكانة مميزة في حقل الدراسات الإنسانية، شهد علم الاجتماع على يديه إبداعا علميا رائعا، وتجديدا فكريا حقيقيا في المصطلحات والمضامين والدور والأهداف. فقد أحدث الرجل في تحليله

8 **السيد حافظ الأسود، الأنثروبولوجيا الرمزية، الإسكندرية، منشأة المعارف**، 2002، ص ص،112-114.
9 **نفس المرجع**، ص، 116.

للظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية تغييرا في حقل الدراسات الثقافية والأبحاث الاجتماعية النقدية وفي مفهوم علم الاجتماع نفسه.

✓ **تجسيد المشاركين: Objectivation Participante** عند **بيار بورديو** هو بلا شك حجر الزاوية في عمله، لقد عمل أفضل من أي شخص آخر، بلا كلل على تجسيد "العالم الاجتماعي" من خلال السعي لإظهار الآليات التي يبدو بحكمها أنه "بديهي" بحكم كونه مألوفًا، وبالتالي من غير المحتمل أن يتم استجوابه.

✓ من هذا المنظور، فإن التجسيد يتوافق مع المشروع الذي يقصد أن يعارض نظريًا هذا "المظهر" الخاص بالعنف الرمزي الذي يتشكل، في عقله، في نمط الإثبات، من "طبيعية"، "إنه كذلك" أو " الحس السليم "التي يرتبط به، أحيانًا بدون فروق دقيقة، بالفطرة السليمة، يتجسد "العالم الاجتماعي" في شكل مؤسسات لا يتم التشكيك فيها أبدًا.

✓ من جانبه، يجعل **بورديو** من واجبه تجسيد هذه الأخيرة من أجل الكشف عن طبيعتها الاجتماعية العميقة وإظهار أنها نتيجة النضالات السياسية والاجتماعية التي تمنحهم وجهًا واحدًا دون الآخر، وبالتالي تشهد على النسبية من خلال تفكيك مبادئ التصنيف والعمل التي تساهم في تشكيلها وتشغيلها وفرضها تحت مظهر الطبيعي والأدلة التي من المرجح أن تمنحهم القوة والشرعية في إطار اللعبة الاجتماعية.

## 5. صعوبات البحث:

ككل الدراسات السوسيولوجية المختلفة واجهتنا صعوبات كبيرة في طريق البحث والتي لم تمنعنا من مواصلة البحث لغاية إتمامه، من خلال تناولي لهذا الموضوع لا يفوتني أن أذكر الصعوبات التي واجهتني في إعداده والمتمثلة أساسا بالجانب النظري وأخرى تتعلق بالجانب الميداني للدراسة:

**أولا: فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالجانب المنهجي نذكر منه:**

- ✓ طبيعة الموضوع في حد ذاته وتداخل مفهومه وتعدد استعمالاته بين عدة تخصصات، علم الاقتصاد، السياسة، القانون والإدارة وعلم الاجتماع والجماعات المحلية أو التنظيم الإداري المحلي بيئة تشترك فيها العلوم السابقة الذكر، مما يجعل المجلس الشعبي البلدي مخبرا لهذا العلوم، تتباين نتائجها باختلاف القراءات والأدوات المستعملة في الدراسة.
- ✓ التشعب الكبير للموضوع مما يجعل الإحاطة به من كل جوانبه أمرا في غاية الصعوبة، خاصة الربط بين مختلف الأفكار.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالتسيير وسياسات التنمية الحضرية.

**ثانيا: فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالجانب الميداني نذكر منه:**

- ✓ صعوبة تحديد طبيعة الرقابة الإدارية على المجلس الشعبي البلدي، حينما يمارس أعضاؤها وظيفتهم الإدارية كامتداد للإدارة المحلية، ومهامهم كأعضاء منتخبين يعبرون عن تطلعات ممثليهم من الشعب، كنتيجة لهذه الرقابة قد يكون مصير المجلس الشعبي البلدي موضوع حل كامل، حالة اعتباره مصدرا للاختلال في التسيير وفي الإدارة المحلية أو المساس بمصالح المواطن وسكينته.[10]
- ✓ صعوبة الولوج الى مجتمع البحث المتمثل في المجلس الشعبي البلدي لتلمسان.

## 6. الإطار المفاهيمي للدراسة:

- ✓ **تحديد المفاهيم الأساسية:** سنحاول التركيز في تحديد المفاهيم على تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة كالدور، المجلس الشعبي البلدي، التنمية، الحضرية أما المفاهيم الفرعية كالبلدية، السياسة الحضرية، التهيئة، التخطيط والتسيير الحضري فتظهر في الفصول اللاحقة .

---

10 انظر المادة الأولى من الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 18 جويلية 2005، ج.ر.ج.ج العدد 50 لسنة 2005، المتمم للقانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج العدد 15 لسنة 1990.

## أ. الدور :

**–الدور لغة** : دار الشـيع يدور دورا ودورانا ودورا، والدور يفتح الحركة وهو عود الشـي إلى ما كان عليه .ج . ادوار.[11]

**–الدور اصـطلاحا** : كل تنظيم اجتماعي يتضـمن مجموعة من الأدوار متمايزة تقريبا، هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة الزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها و حقوق مرتبة بهذه الالزامات وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات و الزامات مرتبطة خاصة بمنطقة الاستقلال ذاتي مشروط.[12]

**– على صعيد الجماعة:** الدور هو نموذج سلوكي مرسوم لجميع الأفراد الذين يشاطرون وضعية اجتماعية واحدة، وهذا الدور مقبول من قبل الجميع ويعبر عن قيم ومعايير واحدة مشـتركة .ويعرف **ميد** الدور قائلا: « إنه يمكن أن يوصـف من خلال العادة اتجاه الآخرين وهو عبارة عن طباع الأشـخاص، ويمكن ملاحظته من خلال البنية العميقة للشـخصـية التي يفرضـها. »[13] **يقول تالكوك بارسـونز** : « يمثل الدور أيضـا نماذج من التصـرفات المتبادلة التي تنبثق سيرورات التفاعل المتعلقة بمجالات محددة ومستندة إلى توقعات الأخرين. »[14]ويعتبر الدور نموذجا لسلوك يتكون من مجموعة من الحقوق والزامات معينة وترتبط بوضـع معين في جماعة ما أو موقف اجتماعي بالذات ومعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة .

---

11 الشيخ عبد الله البستاني، البستان لمعجم لغوي مطول.ط2، مكتبة لبنان .بيروت، 1999 ص 367

12 ريمون بودون وفابوريك .المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة :سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 412.

13فريدريك معتوق :معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمياء بيروت، ص 416 .

14 سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت لبنان،1989 ، ص 56

**–إجرائيا** :الدور هو توقعات متبادلة تتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد داخل الجماعة ويتم في مواقف اجتماعية معينة وأي دور في الجماعة يميل إلى أن يتغير طبقا لطبيعة الفرد الذي يشغل مكانة ما وكذا تبعا للتركيب العام في المجتمع وقد يكون الدور ايجابيا أو سلبيا حسب أداء الدور وعلى مستوى السلوك المتوقع .

**ب. مفهوم المجلس الشعبي البلدي:**

يعرف "المجلس" أو" Conseil"بشكل عام على أنه « جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها. »[15]

يعد هذا التعريف من التعريفات العامة، التي تنطبق على أي مجلس من المجالس التي لابد أن تتكون ن من مجموعة أو جماعة من الأعضاء، بحيث تأخذ شكل هيئة منتخبة تشكل جهازا توكل إليه مهام استشارية أو تشريعية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات ضمن ما يحدد له من صلاحيات، كما يعرف المجلس على أنه « اجتماع عدد من الأفراد تنظمهم ٍ مصلحة واحدة أو عمل واحد، يدعون لتداول الرأي واصدار القرارات و القيام بمهمة معينة. »[16]

لا يركز هذا التعريف على مسألة انتخاب أعضاء المجلس بل يؤكد على المصلحة الواحدة والعمل المشترك الذي يجمعهم لمناقشته واتخاذ القرار بشأنه وبصفة عامة يعني مصطلح "المجلس" اجتماع عدد من الأفراد، يحملون صفة العضوية تجمعهم قضية معينة أو مجموعة من القضايا لمناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها و قد يكون هذا المجلس رسميا معترف به من طرف الدولة أو غير رسمي كمجلس القبيلة أو مجلس العائلة و ما إلى ذلك من المجالس التي تختلف تسميتها بحسب مستواها وبحسب سبب إنشائها كذلك بحسب النظام السائد في كل دولة .

15 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1993، انظر : مجلس Conseil.

16 محمد علي محمد و آخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1995، انظر: مجلس Conseil .

ومن بين أشهر و أهم المجالس على المستوى المحلي في الجزائر "المجلس الشعبي البلدي" أو (م.ش.ب) الذي يعرفه أحد الباحثين على أنه « الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب المحلية. »[17]

يرى صاحب هذا التعريف أن المجلس الشعبي البلدي هو جهاز منتخب فهو، جهاز بمعنى أنه معترف به من طرف الدولة، يقوم بوظائف يحددها له القانون، ضمن الصلاحيات المخولة له وهو منتخب بمعنى أنه يعبر عن مشاركة الأفراد المحليين فيه وفي اختيار أعضائه، مما يضفي عليه شرعية أكثر تجعله مسؤولية كبيرة في إدارة شؤون البلدية وتنميتها .

ويعمل هذا المجلس الشعبي البلدي مع موظفين معينين من طرف الدولة يتولون المصالح التقنية للبلدية، إلا أن الأعضاء المنتخبين الذين يرأسهم رئيس المجلس الشعبي البلدي يبقون الأقدر دائما على التعبير عن المطالب والحاجات المحلية لسكان البلدية وذلك لأنهم أقرب من السلطات المركزية للدولة من هؤلاء السكان وبالتالي فهم أدرى بمشكلاتهم ومطالبهم أقدو ر على إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما يعرف "**المجلس الشعبي البلدي**" من الناحية القانونية على أنه « الجهاز المنتخب في البلدية ويمثل السلطة الأساسية فيها و يختلف عدد أعضاء الجهاز الشعبي البلدي تبعا للكثافة السكانية للبلدية. »[18] وهذا المعنى فأن المجلس الشعبي البلدي في نظر القانون، يمثل الجهاز الأساسي في البلدية، بمعنى أنه السلطة الرئيسية التي تدير البلدية، حيث جاء هذا كمحاولة من الدولة الجزائية لتجسيد سياسة اللامركزية الإدارية وتفعيلا لمشاركة المواطنين في إدارة وتسيير شؤونهم المحلية .

17 **حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة ط، 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص**73 .
18 **كما تنص المادة** (81) **من قانون الانتخابات رقم** 89-13 **المؤرخ في** 07 **أوت** 1989.

ان قانون البلدية الجزائري، يحتوي نظريا على مجالات عديدة وصلاحيات معتبرة فيما يتعلق بالمجالس الشعبية البلدية ومشاركتها للدولة في إدارة الشؤون المحلية للبلدية ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية، بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضرية.

**التعريف الإجرائي لمفهوم المجلس الشعبي البلدي:**

المجلس الشعبي البلدي هو الجهاز الأساس في البلدية ويمثل السلطة الرئيسة فيها بحيث يتم انتخاب أعضاءه، من طرف سكان البلدية كل خمس سنوات، لينوبوا عنهم في مشاركة الدولة في إدارة وتسيير شؤون البلدية، لاسيما في مجال التنمية الحضرية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والثقافية والبيئية وفي مختلف مراحلها، حيث تبقى هذه الأخيرة الهدف الأساسي والرئيسي من إنشاء هذا المجلس.

## ج. التنميـــــة:

يخلط الكثير من المفكرين بين مفهوم التنمية ومفاهيم أخرى كالتغير، ويقصد بها كافة العمليات المتعددة الأبعاد والتي تضمن إجراءات وتغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية، السلوكية، الثقافية وكذلك النظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ومحاربة البطالة، الفقر والحرمان، سنحاول من خلال هذا المحور تحديد هذه المفاهيم المشابهة ووضعها في سياقها.

فعملية التنمية ليست مرتبطة بالجانب الاقتصادي بل تتعدى إلى مجالات أخرى مثل ترقية مستوى التعليم، الصحة والإسكان والخدمات الأخرى على أن تعود مكاسب التنمية على السكان، ويتم تجسيدها من خلال البرامج بالزيادة في فرص التشغيل والرفع من المستوى المعيشي التنموية كبرامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.[19]

19 **رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، القاهرة،** 1991، ص 107.

التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية: إن "التنمية " هي مجموعة العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الحضري والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا، في إطار متكامل ومتناسق مع الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة.

**ح. المجتمع الحضري" المدينة ":**

**لغة** :هي القرية الكبيرة الآهلة بالقاطنين .ج .مدائن ومدن .

**اصطلاحا** :يعرفها **مصطفى الخشاب** على أنها « وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق مقسمة إداريا يقوم نشاطها على الصناعة والتجارة وتقل بها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافة سكانية وبسهولة المواصلات بها وتخطيط مبانيها وهندسة أراضيها. » [20]

عرفها **روبرت بارك** « أنها ليست تجمع من السكان فقط مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا مثل الشوارع المباني والكهرباء والمواصلات ووسائل الاتصال كما أنها مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس. »[21] يعرفها **لويس ويرث** أنه يمكن تعريف المدينة على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر ويسكنه أفراد غير متجانسين ويفترض لويس ويرث أن الحجم والكثافة والتمايز ولا تجانس متغيرات أساسية وخصائص مميزة للمجتمع الحضري[22].

20 مصطفى الخشاب .علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، 2009، ص 106.

21 محمد عاطف غيث .علم الاجتماع الحضري مدخل نظري .دار المعرفة الجامعية (د -ب) 1998، ص 129

22 عبد الحميد دليمي .الواقع والظواهر الحضرية .منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر(د -ب)2000، ص 57

– **اجرائيا:** يمكن أن نعطي تعريفا للمدينة بأنها تجمعات سكانية عالية نسبيا و غير متجانسة تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلها تختلف عن الوسط الريفي تتكون من بناء ايكولوجي يتضمن مرافق وسكن وتجهيزات حضرية .

## 6. الدراسات السابقة:

تعد خاصية التراكم المعرفي من أهم الخصائص الأساسية، التي تشترك فيها معظم العلوم الإنسانية والطبيعية على حد السواء، حيث تلزم جل الباحثين في مجالات العلم المختلفة الانطلاق من حيث انتهى سابقيهم ولهذا تعد الدراسات السابقة في البحوث الاجتماعية ضرورة منهجية، وجزء متكامل من عملية البحث في مختلف الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي يدعو إلى بذل محاولة للاطلاع على مختلف الدراسات و البحوث السابقة، التي تناولت موضوع المجالس الشعبية البلدية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية الحضرية، سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد، حيث سيتم عرض بعض الدراسات السابقة، التي حاولت الكشف عن طبيعة المشاركة المجالس ودورهم في التنمية على المستوى الجزائري وحتى العربي غير أن الدراسات الجزائرية محدودة في علم الاجتماع وأغلبها في العلوم قانونية، أما الدراسات العربية فهي نادرة وغير متاحة، فهذا الموضوع لم يحظ باهتمام كبير أو خاص من طرف باحثي علم الاجتماع، بقدر ما حظي به من طرف الباحثين في القانون والإدارة وحتى الاقتصاد.

### 6.1 الدراسة الأولى: تحمل عنوان: " مشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر"

دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان من اعداد " ليندة نصيب "كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، (الجزائر). تاريخ النشر جوان 2021.

لقد حاولت صاحبة هذه الدراسة معالجة وتحليل أزمة المشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر تحديدا في المجتمعات المعاصرة، بشكل عام نظريا وبشكل خاص ميدانيا في الجزائر وبالضبط في مدينة عنابة، فالمشاركة

حسب رأيها عادة لا تتم إلا بتضافر الجهود المحلية والوطنية ومشاركة الأوساط الشعبية مع المجالس المحلية التي تهدف في استراتيجيتها التنموية إلى إحداث التوازن والاستقرار في هذه البيئة التي تتشابك فيها العوامل والأسباب سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو حضارية ثقافية أو جغرافية.

لا تعني التمثيل في المنابر أو في التنظيمات والمجالس الرسمية وغير الرسمية فحسب، بقدر ما تعنيه من مخاطبة إيجابية لمشاعر الأفراد المنتظمين وبما يعزز السلوك الإيجابي لديهم ويحفزهم على النهوض بالأدوار المنوطة بهم في مختلف الوظائف الاجتماعية، لاسيما في مجال التنموي محلي.

لذا ترى هذه الباحثة ضرورة أن ترسخ قناعة تامة بثقافة "المشاركة" الفعالة والإيجابية، التي تلغي جميع أشكال التمييز وتشجع تكافؤ الفرص وتعتمد الحوار والتشاور والإقناع، باعتبارها محددات أساسية، «عليه تعد التنمية بالمشاركة من أهم المواضع الحديثة في جميع فروع المعرفة خاصة المعرفة السوسيولوجية و برزت بعدة مسميات كالمشاركة الشعبية، المشاركة الجماهيرية، المشاركة الديمقراطية وعادة تأخذ المشاركة أشكالا مختلفة باختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة و غالبا ما تتجسد من خلال المجالس المحلية المنتخبة و الأوساط الشعبية أو ممثليهم من مؤسسات المجتمع المدني فتضافر الجهود المحلية من جهات رسمية وغير رسمية يؤدي بطبيعة الحال إلى تجسيد التنمية الفعلية. »[23]

عند صياغة الأهداف الرسمية والشخصية والجماعية كما ترى صاحبة هذا البحث، أن هيمنة المركزية في تسيير المنطق بالإضافة إلى كل هذه المتناقضات المتعلقة بالمشاركة المحلية و مركزية السلطة و الرقابة هناك إشكالية أخرى متعلقة بإمكانية المبادرة الذاتية من طرف أعضاء المجالس الشعبية المحلية في تقديم مشاريع خاصة بمناطقهم بصفتهم أكثر ارتباطا ببلدياتهم و أكثر اطلاعا على مشاكل سكان مناطقهم خاصة في ظل تنوع التشكيلة السياسية المكونة لهذه

23 **دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان من اعداد " ليندة نصيب " كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، (الجزائر). تاريخ النشر جوان** 2021.

المجالس التي تضـــمنها لهم الديمقراطية فهل يعد هذا التباين و الاختلاف ســـببا في تباين أفكارهم ومطلقاتهم أم أداة لتوحيد اختلافاتهم حول جهود التنمية المحلية ومن خلال المتناقضات السابقة ويمكن تحديد أهم معالم إشكالية صاحبة هذا البحث، من خلال التساؤل الرئيسي وجملة من التساؤلات الفرعية التي انطلقت منها وهي كما يلي:

- ✓ كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في البلديات التي انتخبوا فيها؟

**التساؤلات الفرعية:**

- ✓ مساهمة المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية من خلال المشاركة في التخطيط لمشاريع التنمية المحلية.
- ✓ التطرق لمجالات مشـــاركة المجلس الشـــعبي البلدي في التخطيط لمشـــاريع التنمية المحلية في ظل التمويل المالي والاقتصادي المركز ي.
- ✓ لاختلافات الحزبية التي يتشكل منها المجلس الشعبي البلدي وتأثر ها على مشاركة المجلس المحلي في قضايا التنمية المحلية بالبلدية.

ويهدف صـاحبة هذا البحث بالإضـافة إلى الإجابة على هذه التسـاؤلات والتأكد من مدى صـدق الفرضـيات إلى هدفين أساسيين هما:

- المشـــاركة الحقيقية في صـــياغة أو التخطيط أو الإعداد لمشـــاريع التنمية المحلية بصـــفتهم الممثلين الشـــرعيين والقانونيين للمجتمع المحلي.
- التنمية واستثمار بيئتها محليا للرفع من اقتصادياتها، وخلق خطط وبرامج جديدة للنهوض بتلك المجتمعات.

أما فيما يخص المنهج فقد استعملت الباحثة "المنهج الوصفي" الذي يعني بوصف الواقع من جهة وتحليله بما بتضمنه من أنساق فرعية، اتخذت في دراستها جانبيين من التحليل كمي وكيفي لوصف علاقة السلطات المحلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي ببرامج التنمية المحلية في ظل الوصاية لوصـف الظـواهر ومحاولـة الوصـول إلـى تعميمـات لهـا صـيغة العمومية، وأيضا لربط النتائج المتوصل إليها مع نظريات التنمية التي اتخذتها الباحثة كإطار فكري لدراستها.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فلم تقتصـــر الباحثة على أداة واحدة بل عمدت إلى اســـتخدام الملاحظة والاستمارة استبيان، حيث طبقت على أفراد العينة التي شملت 7 أعضاء دائمون و 5 فقط وتم اختيار الذرعان كبلدية ممثلة لولاية الطارف، وتعتبر من أكبر البلديات وهي منطقة تضـــم 4 مقاطعات فرعية متمثلة في مقاطعة الشـــيحاني، عين أعلام فداوي موسى، شبيطة مختار وتظم 38100 نسمة.

وتمثلت أهم النتائج التي خلصت إليها هذا البحث فيما يلي:

- ان مشـــاركة المجالس الشـــعبية في مجال التخطيط وتنفيذ مشـــاريع التنمية المحلية محدودا جدا ولازالت تعاني من عدة نقائص خاصة المتعلقة بالوصاية الإدارية والمركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية.
- اضافة الى التمويل المالي المركزي الذي بدوره يشكل اداة ضغط على المجالس.
- الخلافات الحزبية والصـــراعات الداخلية التي تســـمح للوصـــاية بتأكيد محدودية جهود المجالس الشـــعبية بدعوى الحرص على والحفاظ على موارد البلدية المحلية.

**تعليق على الدراسة الأولى:**

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي ساعدتنا على تكوين فكرة شاملة حول موضوع مشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر في التنمية المحلية، خاصة من الناحية النظرية إلا أننا يجب أن نشير إلى بعض الاختلافات الجوهرية في الأهداف وفي طريقة المعالجة سواء النظرية منها أو حتى المنهجية ، فهذه الدراسة تهدف أساسا – كما سبق وأن أشرنا – إلى محاولة التنظير لموضوع المشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع في التنمية المحلية بشكل عام ولا تنظر إلى المجالس المحلية المنتخبة إلا كآلية أو كوسيلة واحدة من بين آليات ووسائل كثيرة لهذه المشاركة ، بالرغم من اعتراف صاحبتها بالأهمية البالغة وبالفاعلية الكبيرة لهذه المجالس في عملية المشاركة غير أن صاحبة هذه الدراسة السابقة تناولها بشكل عام، بينما نركز نحن في بحثنا على المجالس البلدية بشكل خاص وعلاقتها بالتنمية الحضرية باعتبارها ممثلة للدولة، بالإضافة إلى إثارة قضية الأسلوب الإداري المركزي

المتبع من طرف الحكومة ومسألة الوصاية الإدارية في إدارة وتسيير شؤون التنمية الحضرية وكذلك تأثير الجانب الخلافات والصراعات داخل المجلس.

وأخيرا، يمكن القول أن نتائج هذه[24] الدراسة، كانت بمثابة المرجع الأساسي في المعالجة النظرية، لموضوع المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، حيث تعد من الدراسات النادرة جدا في علم الاجتماع، التي تعرضت لهذا الموضوع بالتفصيل وحاولت التنظير له.

### 6.1 الدراسة الثانية: تحمل عنوان: " الإدارة المحلية والتنمية"

دراسة ميدانية على مجالس البلديات ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير من إعداد :لويزة مصيبح، في تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 1998 (الجزائر).

تعالج هذه الدراسة موضوع الإدارة المحلية، التي تمثل البلدية أصغر صورها على اعتبار أنها عملية حيوية وسياسة فعالة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، لكن بالرغم مما أثبتته الإدارة المحلية من جدارة في تحقيق التنمية المحلية في أكثر من منطقة، إلا أن تطبيقها الميداني قد أظهر فجوة بين تصورها على المستوى النظري وتطبيقها على أرض الواقع وذلك نظرا للعجز الذي عرفته بعض بلديات الوطن الجزائري في مجال التنمية المحلية وهذا ما جعل هذه الدراسة تقوم على جملة التساؤلات التالية:

- هل هذا الاختلاف ينفي عن الإدارة المحلية ذلك الدور المهم والأهمية البالغة في عملية التنمية المحلية؟

**التساؤلات الفرعية:**

- ✓ أم أن هذا الوضع سببه معوقات موضوعية ذات صلة مباشرة بالإدارة المحلية؟
- ✓ ما هي هذه المعوقات؟
- ✓ في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية تكمن؟

24

- تهدف هذه الدراسة إلى **هدفين أساسيين** هما:

✓ تقييم مساهمة الإدارة المحلية في التنمية من خلال المشروعات التنموية المخططة والمنجزة ومعرفة واقعها.

✓ محاولة تحديد أهم السلبيات التي أدت إلى خلق هذا الواقع.

- كما يمكن **تحديد الفروض** التي قامت عليها هذه الدراسة كما يلي:

- تساهم الإدارة المحلية في تحقق التنمية المحلية.

- تصادف الإدارة المحلية بعض الصعوبات، التي تؤدي أحيانا إلى فشل مشروعات وبرامج التنمية أو تأخر إنجازها.

- يعود فشل وبرامج ومشرعات التنمية وتأخر إنجازها إلى غياب قيادات إدارية ذات كفاءة.

- يعود فشل مشروعات وبرامج التنمية وتأخر إنجازها إلى غياب نظام فعال للرقابة.

- يعود فشل مشروعات وب ا رمج التنمية وتأخر إنجازها إلى عدم أخذها احتياجات مواطني المنطقة المحلية بعين الاعتبار.

لقد جمعت هذه الدراسة بين **منهجين** وذلك تماشيا مع طبيعة الموضوع كما تقول صاحبة هذا البحث وهما" **المنهج التاريخي** "و"**النهج الوصفي**" **الأول** لتتبع المسيرة التاريخية للتنمية وتطورها عبر الفترات الزمنية المختلفة التي مرت بها، خاصة العشرية الأخيرة من سنة 1987 إلى سنة 1997، أما بالنسبة **للمنهج الثاني** فقد استعملته الباحثة لإجراء الوصف المقارن بين البلديتين اللتين أجريت فيهما الدراسة، أي وصف واقع التنمية من خلال وصف المشروعات التنموية، في كلتا البلديتين (بلدية الحامة وبلدية الخروب).

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات اعتمدت الباحثة على الملاحظة والمقابلة مع بعض مواطني البلديتين وبعض المسؤولين والأعضاء السابقين في المجالس الشعبية البلدية، كما استعانت الباحثة بالوثائق والسجلات الموجودة في البلديتين من سنة 1987 إلى سنة 1997 وأخيرا اعتمدت، الباحثة على استمارة شملت على (32) سؤالا مفتوحا ومغلقا موزعة على أربع محاور.

وتمثلت أهم النتائج التي خلصت إليها هذا البحث فيما يلي:

- إن البلديات أو الإدارات المحلية تساهم في إنجاح مشروعات التنمية المحلية بالبلدية إذا اعتمدت على التنظيم اللامركزي.
- إن القيادات الإدارية لا تملك الكفاءة اللازمة، لأنها لا تتبع الأسس العلمية في التخطيط وهذا ما يخلق العديد من الصعوبات التي تفشل مشروعات وبرامج التنمية المحلية بالبلدية.
- عدم وجود نظام فعّال وإيجابي للرقابة، حيث أن الرقابة الممارسة شكلية فقط.
- عدم أخذ الحاجيات الحقيقية للمواطنين بعين الاعتبار وإهمال مشاركتهم في التنمية المحلية.

**تعليق على الدراسة الثانية:**

تعتبر هذه الدراسة أيضا من بين الدراسات النادرة في علم الاجتماع، التي تعرضت لموضوع الإدارة المحلية والتنمية في الجزائر، حيث ركزت على دراسة دور البلدية كإدارة محلية في التنمية والمعوقات التي تعترضها ولهذا فهي تختلف قليلا عن دراستنا من حيث كونها تركز على الجانب الإداري للبلدية، أي أنها تهتم بجميع المسؤولين والإداريين والموظفين الذين لهم علاقة بالتنمية المحلية في البلدية، بينما يهتم موضوع دراستنا، بشكل خاص بأعضاء المجلس الشعبي البلدي باعتبارهم يمثلون الشعب وينوبون عن سكان البلدية في مشاركة الدولة والمساهمة معها في أعمال التنمية الحضرية، إلا أن كلا الدراستين تهتمان بالتنمية الحضرية في البلدية وتهدفان إلى دراسة واقعها في بلديات الجزائر.

وأخيرا يمكن القول إن هذه الدراسة السابقة، قد شدت الانتباه إلى عامل مهم وحاسم في دراسة التنمية المحلية بالبلدية والذي هو التمويل المالي المركزي للمشروعات والبرامج التنموية والذي تمنت صاحبة هذه الدراسة السابقة أن يكون محل اهتمام الباحثين في المستقبل وهذا ما يدفع إلى القيام بمحاولة للتعرف أكثر على هذا الموضوع وتكثيف البحث والقراءات حوله.

**7. خلاصة الفصل الأول:** إن هذا الفصل الذي يتولى تحديد الإشكالية ويبرز أهمية الدراسة ويوضح أسباب ومبررات اختيار موضوعها ويحدد وفروضها وكذلك أهم مفاهيمها ويعرض أبرز الدراسات السابقة التي استندت إليها، يعتبر بمثابة المدخل الرئيس لبابها الأول والمحدد الأساسي لوجهتها.

حيث تدور إشكالية هذا البحث بشكل عام حول تساؤل محوري، مفاده البحث عن المدى الحقيقي المجالس الشعبية البلدية، ودورها في إحداث التنمية الحضرية الحقيقية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، ذلك أن المجالس الشعبية البلدية تعد من أكثر التنظيمات حساسية وأهمية في ممارسة المشاركة الاجتماعية للإدارة المركزية، في تنمية البلديات باعتبارها تمثل السكان المحليين وتنوب عنهم في هذه المشاركة، حيث كانت هذه الأهمية من أبرز الأسباب التي تكمن من اختيار هذا الموضوع، الذي يتمثل هدفه الأساسي في الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة، أما فيما يخص المفاهيم فقد حاولنا التقيد بأهم المصطلحات الواردة في العنوان مع توضيح بعض المفاهيم الفرعية المرتبطة بكل واحدة منها.

وأخيرا فقد تم عرض بعض الدراسات السابقة، التي تمس كل دراسة منها جانبا معينا من موضوع البحث، حيث تشكل جملة العناصر التي ذكرناها سابقا في الإشكالية العامة لموضوع الدراسة.

# الفصل الثاني

# الإطار النظـري للد راسة

## - مقـدمــة الفصــل:

لقد احتلت المداخل المنهجية والأطر النظرية للتنمية، مكانة هامة في الدراسات السوسيولوجية، حيث استحوذت على اهتمام الكثير من العلماء والباحثين، وذلك استجابة لتطلعات الكثير من الشعوب والحكومات في العالم، في التخلص من حالات الفقر ووضعيات التخلف التي عانت منها منذ عقود طويلة من الزمن، خاصة تلك الشعوب التي كابدت ويلات الاستعمار وتعرضت لنهب ثرواتها وسلب ممتلكاتها.

فقد اتخذت هذه الأطر النظرية مسارات أيديولوجية مختلفة واتجاهات فكرية متباينة فمنها من ركز على تقديم النماذج الجاهزة للتنمية وحث الشعوب على التخلص من خصوصياتها التاريخية والثقافية واستبدالها بخصائص جديدة مستوردة من المجتمعات الغربية، لأنها تمثل الحل الأمثل لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، هي أنسب الحلول للخروج من حالة التخلف والتخلص من الفقر وتحقيق التطور والتنمية الحضرية

وسيتم من خلال هذا الفصل التفصيل أكثر في هذا الموضوع، من خلال التعرف على أهم ما جاء في التراث السوسيولوجي حول مفهوم التنمية وكذلك التعرض لأهم النظريات التي حاولت بلورة أطر تصورية ومرجعيات فكرية لهذا الموضوع وذلك دون أن ننسى التعرض لفكرة جوهرة وأساسية، نبرز من خلالها العلاقة الوطيدة بين فكرة التنمية وطبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع وتأثيره على العملية التنموية برمتها.

## IV.التنميـــة الحضريـــة:

### 1.المجتمع الحضري:

قبل أن التعرض لمسألة التنمية الحضرية، لابد من التعرف أولا على مفهوم" المجتمع والتي تناظر كلمة "Community" الحضري، الذي يعد اصطلاحا يستعمل في ترجمة كلمة ويمكننا أن نميز بين هذين الاصطلاحين، خاصة في علم الاجتماع" " "Society" مجتمع يشير إلى بناء اجتماعي معين ذي "Community" على أن مصطلح" المجتمع الحضري" أو علاقات خاصة متشابهة التكوين، تتميز بقوة النسيج ألعلائقي وسيادة طابع المواجهة

والصبغة الشخصية، حيث تسيطر على سلوك أفراد هذا البناء الاجتماعي التقاليد والقيم المحلية، التي تولد درجة عالية من الضبط الاجتماعي وذلك على عكس" المجتمع" أو المجتمع الكبير، الذي يقوم على التخصيص في العمل وعلى العلاقات المختلفة الأبعاد والولاءات المتشعبة، التي يضعف فيها الطابع الشخصي ويسودها القانون مبدأ الحق والواجب. [1]

- **ويعرف قاموس علم الاجتماع**" المجتمع الحضري" على أنه " مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية، ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع الحضري المدينة والمدينة الصغيرة و القرية " [2]

- يلاحظ أن هذا التعريف يحاول أن يبرز أهم العناصر الأساسية التي تميز المجتمع الحضري وهي مجموعة من الناس والمنطقة الجغرافية المحددة ومجموعة الأنشطة السياسية والاقتصادية التي يشتركون فيها، كما يؤكد هذا التعريف على القيم والشعور بالانتماء، الذي يميز أفراد هذا المجتمع الحضري، كما يعطي بعض الأمثلة عن المجتمعات الحضرية، التي تشترك جميعها في كونها وحدات جغرافية واجتماعية تتوافر فيها الشروط التي وضعها أو التي تحدث عنها.

- **كما يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**" المجتمع الحضري" على أنه "مجموعة من الناس، الذين يقيمون عادة على رقعة جغرافية معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية، تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع ومن أهم خصائص المجتمع الحضري تميزه وصغره وتجانسه" [3]

---

1 **محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع**،1962، ص130 .

2 **محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1997 ، انظر :مجتمع الحضري أو** Community.

3 **أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج م ع،1987 ، انظر : مجتمع الحضري أو**Community.

هذا التعريف يركز بالإضافة إلى العناصر المذكورة في التعريفات السابقة، على ضرورة أن تكون العلاقات التي تربط بين الأفراد المحليين دائمة ومستمرة نسبيا، بحيث لا تكون من النوع العارض أو الزائل، التي سرعان ما تنتهي بانتهاء المواقف أو الظروف التي تجمع بين الناس، كما يضيف هذا التعريف بعض الخصائص الأخرى **مثل** تميز وصغر حجم المجتمع الحضري مقارنة بالمجتمع الكلي وتجانس أفراده، بعكس المجتمع الكبير وما إلى ذلك من الخصائص المميزة.

**وبناءا** على ما سبق عرضه يمكن القول إن معظم التعريفات التي تناولت مفهوم المجتمع الحضري تتفق على ثلاث عناصر جوهرية وهي الناس والمكان والتفاعلات المباشرة، (الشعور بالانتماء)، حيث ما يدل فعلا على بناء المجتمع الحضري، إنما هي تلك الأنشطة والممارسات والسياسات التي تسود بين الأفراد، لهذا المجتمع وتزيد من الارتباطات الإيجابية بين أفراده وجماعاته ومنظماته.

**وأخيرا**، يمكن تحديد أهم الخصائص الأساسية التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الكلي أو الكبير، وهي كما يلي:

- المجتمع الحضري جزء من المجتمع الكبير.
- المجتمع الحضري عبارة عن جمع متفاعل من الأفراد.
- يعيش الأفراد لهذا المجتمع في رقعة جغرافية واحدة ومحددة.
- تسود بين أفراد المجتمع علاقات دائمة نسبيا.
- يشترك أفراد هذا المجتمع في مختلف الأنشطة التي تسود مجتمعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يسود أفراد المجتمع الحضري شعور بالانتماء إليه.
- تغلب صفة التجانس على معظم أفراد المجتمع.

هكذا يلاحظ أن جملة هذه العناصر تشكل أهم الخصائص، التي إذا توفرت في مجتمع ما يمكننا أن نعتبره مجتمعا حضري، ولكن في النهاية تجدر الإشارة إلى أنه يصعب تحديد المجتمع الحضري في المجتمعات الحضرية، خاصة المعاصرة التي يتميز فيها الأفراد بكثرة الحركة والتنقل نتيجة التطور التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات وكذلك في وسائل الاتصال.

## 2.القواعد الأساسية للتنمية الحضرية:

تعد التنمية الحضرية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصودة الوجهة ومخطط التنموي، أي أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا ولهذا نجدها تقوم على أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة ومجربة، من خلال الممارسات السابقة ونتائج الدراسات العلمية المتوصل ومن هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية الحضرية حسب رأي الباحثين في هذا المجال، كما يلي:

- مشاركة أفراد المجتمع الحضري.[4]
- توافق المجهودان التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع الحضري.[5]
- تكامل المشروعات والخطط التنموية.
- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة.[6]
- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي.[7]
- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة.
- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع.
- التقويم.

## 3.التنمية الحضرية والتخطيط:

يعتبر التخطيط للتنمية الحضرية والتنمية بشكل عام ضرورة من الضرورات، التي لم يعد هناك مجال للاستغناء عنها، للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر والقضاء على المشكلات التي تعوق مسيرتها التنموية، حيث يعبر التخطيط بمدلوله العام على أنه " أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة

4 الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، و م أ،1998 ، ص 9.

5 حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1984 ، ص64

6 محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2 ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1986، ص247 .

7 رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ج م ع،1995 .

ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية." [8]

– فالتخطيط إذن بالمدلول العام عبارة عن أسلوب علمي تنظيمي، يستخدم فيه الذكاء العلمي في تسخير كل الإمكانات والموارد المتاحة في المجتمع ملحيا ووطنيا، من أجل تحقيق أهداف محددة، خلال مدة زمنية معينة، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يلاحظ أن بعض المفكرين يستخدمون مفهوم التخطيط الاجتماعي ليشيروا إلى التخطيط الشامل، الذي ينطوي تحته التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري بينما نجد البعض الآخر يرى أن التخطيط الاجتماعي، لا يتجاوز كونه مجالا أو ميدانا واحدا من مجالات التخطيط الشامل، ويرجع هذا الاختلاف بين المفكرين، إلى اختلاف تخصصاتهم العلمية وتعدد أيديولوجياتهم الفكرية.[9]

– **كما عرف التخطيط** بأنه" :محاولة واعية من جانب الحكومة لتحقيق السياسة العامة بشكل يكون من شأنه أن يتحقق بدرجة أكبر من السرعة والكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف." [10]

هذا التعريف يتعرض إلى مسألة مهمة في التخطيط وهي أن هذا الأخير هو مسؤولية الحكومة وهي التي تقوم به وتتحمل نتائجه المستقبلية، فالتخطيط إذا تقوم به أجهزة الدولة المختلفة التي يقع على كاهلها القيام بكافة المراحل التخطيطية اللازمة لإنجاح سياسة الدولة التنموية، لاسيما على المستوى المحلي.

– **يرى عبد الباسط محمد حسن** أن التخطيط عبارة عن" عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديرا فعليا ووضع خطط شاملة متكاملة ومتجددة في الوقت

---

8 **أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج م ع،**1987 ، **انظر : التخطيط** Planification.

9 **عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ج م ع،** 1995 ، ص3 .

10 **سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية :مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ج م ع،** ص 24.

نفسه، لتحقيق هذه المطالب والحاجيات خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها، مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقبات ثم تحديد لأنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات والسير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود." [11]

**يلاحظ هنا أن هذا التعريف** يتعرض بتفصيل أكثر للعمليات التي يمر بها التخطيط، التي يحددها المجتمع لنموه وتطوره التنموي وكذلك التنبؤ بالعقبات التي قد تعترض المسيرة التنموية، فالتخطيط وفق هذا المعنى هو السبيل الوحيد الذي يضمن تنمية المجتمع بأقل التكاليف وبالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- **كما يرى"شارل بتلهايم"** أن مفهوم التخطيط التنموي هو عبارة عن" عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة وذلك بحيث يمكن السيطرة عليها وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة."[12]

- **هكذا يتضح لنا من خلال هذا التعريف** أن التخطيط التنموي يشمل جميع المجالات ويعم جميع المستويات التي تمسها التنمية كالمجال الاقتصادي والاجتماعي، والمستوى المحلي والوطني، بالإضافة إلى كون التخطيط ينسق بين تنمية مختلف القطاعات في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، فالتخطيط يعتبر أحد أهم الأدوات في التنمية بمختلف أنواعها وبكل مستوياتها.

- **ويختلف أنواع التخطيط ومستوياته،** بحسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم وبحسب الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، كما تختلف الوسائل المتبعة في تحقيق الخطة باختلاف طبيعة الأهداف نفسها، وسنحاول عرض أهم أنواع التخطيط ومستوياته وذلك كمايلي:

### 3-1.تصنيف للتخطيط من حيث المجال أو القطاع:

---

11 نفس المرجع، ص26

12 حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، مرجع سابق،1984، ص ص، 179-180.

**3-1-1.التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:** التخطيط الشامل هو الذي يتم على كافة أنشطة المجتمع وقطاعاته، وهذا لضمان التوازن والتناسق أثناء تنميتها ويرتكز هذا النوع من التخطيط، خاصة في المجتمعات التي يلعب فيها القطاع العام دورا رئيسيا في عملية التنمية، بينما يتناول التخطيط الجزئي مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات المجتمع، مثل التخطيط في مجال الصناعة أو الفلاحة أو التعليم أو الصحة. [13]

**3-1-2.التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:** يصنف التخطيط من حيث درجة المركزية واللامركزية إلى تخطيط مركزي تكون فيه مهمة وضع الخطة وتنفيذها والإشراف عليها، من اختصاص السلطة المركزية للدولة، حيث توضع الخطط التفصيلية لمختلف القطاعات والمناطق التي تدخل في إطار الاقتصاد الوطني وتتناول هذه الخطط الأهداف الإنتاجية للمشروع على مدى سنوات الخطة.

أما التخطيط اللامركزي فيقتصر على تحديد الأهداف الكلية، التي يتحقق من خلالها بلوغ الغايات العامة للتخطيط أو الخطة مثل الارتفاع بمستوى الدخل الوطني أو إرساء قواعد الصناعة وما إلى ذلك من الغايات الكبرى، التي تهدف الخطة إلى بلوغها[14] دون التطرق إلى تحديد الأهداف التفصيلية للخطة، حيث تقوم السلطات المسؤولة عن التخطيط بإعانة المشروعات على تحقيق أهداف الخطة، مع الرقابة المباشرة أو غير المباشرة عليها باستعمال مختلف الوسائل الحكومية، فالتخطيط اللامركزي يعتمد على الحوافز أكثر من اعتماده على الأوامر.

**3-2.التخطيط من حيث الميدان** :ينقسم إلى:

**3-2-1.التخطيط الاقتصادي:** الذي يعنى بالمجال الاقتصادي فحسب، هادفا بذلك إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم خاصة الضرورية منها.

---

13 محمد يونس محمد وآخرون، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، بنان، 1985 ص225 .

14 محمد زكي الشافعي، محاض ا رت في التنمية والتخطيط، دار البحري وإخوانه، بيروت، لبنان، 1973 ، ص42

**3-2-2.التخطيط الاجتماعي**: الذي يركز على النواحي الاجتماعية بشكل خاص، كتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم وفي العلاج والاهتمام بالأسرة والطفولة ومحاربة الجريمة وغير ذلك من أوجه الاهتمام في النواحي الاجتماعية التي يمكن أن تدخل ضمن نطاق التخطيط الاجتماعي.

**3-2-3.التخطيط الثقافي** :يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تدبير وتنظيم مختلف الشؤون الثقافية للمجتمع من خلال بناء المؤسسات الثقافية والعلمية وما إلى ذلك مما من شأنه تنمية الوعي الثقافي لأفراد المجتمع.

**3-2-4.التخطيط البيئي**: الذي يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية المتوافرة في المجتمع، وتنميتها مثل التربة والزراعة والفلاحة والمحافظة على الأنهار والمحيطات ومختلف الموارد البيئية واستغلالها على أحسن وجه ممكن. [15]

- **وهكذا نلاحظ أن التخطيط** ضروري بالنسبة لجميع المجالات المجتمعية في الحياة فبإضافة إلى كل الميادين التي ذكرناها سابقا، هناك التخطيط الإداري والصحي والتأشيري وما إلى ذلك من الميادين التي أصبح التخطيط عاملا أساسيا لقيامها في المجتمع.

**3-3.التخطيط الطويل والمتوسط والقصير المدى**: تنقسم الخطة من حيث مداها الزمني إلى ثلاثة أنواع أساسية:

**3-3-1.الخطة طويلة المدى**: تتراوح مدتها بين عشرة وعشرين عاما وغالبا ما يكون من طبيعتها التنبؤ العام بالاتجاهات العامة والرئيسية في الاقتصاد الوطني بمعنى تحديد الأهداف الرئيسة لعملية التنمية وغاياتها الكبرى، فيتميز هذا النوع من الخطط بقلة التفصيل، لأنها تعتبر بمثابة المرشد في إعداد الخطط المتوسطة والقصيرة المدى.

15 سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص41 -42.

**3-3-2. الخطة المتوسطة المدى:** تتراوح مدتها عادة بين ثلاث وسبع سنوات وترتبط بالخطة طويلة المدى من حيث إطارها العام الذي يحتويها ويتميز هذا النوع من الخطط بدرجة أعلى من الفاعلية والتنفيذ مقارنة بالخطط طويلة المدى، بحيث يتميز هذا النوع بدرجة أكبر من التفصيل قد تصل حتى إلى مستوى الوحدات الإنتاجية والفروع الصناعية.

**3-3-3.الخطة قصيرة المدى:** هي ما تسمى بالخطة التفصيلية وعادة لا تتجاوز السنة الواحدة، كما أنها غالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، حيث تعتبر وسيلة تنفيذية للخطة متوسطة المدى وتتميز الخطة قصيرة المدى بدرجة أكبر تفصيلا من الخطة متوسطة المدى، خاصة على مستوى الأهداف الإنتاجية والوسائل المزمع استخدامها لتحقيق الأهداف.[16]

- **وهناك أنواع كثيرة أخرى من التخطيط** وأسس عديدة لتصنيفه كالتخطيط المشروع، فالمشروع والتخطيط الآمر والتخطيط الطارئ والتخطيط الدائم وغيرها من الأنواع الأخرى، التي تخضع لأسس تصنيفية مختلفة، إلا أنه يمكن القول إنه مهما كان نوع التخطيط والأساس المعتمد في تصنيفه، فإنه يمكن تقسيمه إلى مستويين رئيسيين وهما كما يلي:

**3-4.المستوى الوطني: (تخطيط التنمية الوطنية)**

يعتبر هذا النوع من التخطيط من أكثر مستويات التخطيط شيوعا وواقعية، على اعتبار أن المجتمع الوطني على الرغم مما قد يضمه من أقاليم ومجتمعات متباينة من حيث ظروفها وثرواتها، إلا أنها جميعا تعتبر وحدة متكاملة تخضع لنظام واحد وسلطة واحدة هي سلطة الدولة أو الحكومة.

16 **محمد يونس محمد وآخرون، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 1985، ص ص 229-230.**

فالتخطيط الوطني الشامل يتضمن تنمية المجتمع الذي تحده حدود الدولة اقتصاديا واجتماعيا وثقافي، حيث تنظر الدولة من خلال هذا المخطط إلى هذا المجتمع، بنظرة شاملة ومتكاملة على أساس ما تجمعه من إحصاءات وبيانات مع الإدراك التام لمختلف احتياجات المناطق المحلية التي تدخل ضمن إطار هذه الدولة.[17]

يتعين على القائمين على تخطيط التنمية الوطنية، المعرفة الكاملة بمختلف العوامل المؤدية إلى المشكلات القائمة وكذلك تقدير الحاجات المختلفة للمجتمع ككل والاحتياجات المحلية لكل منطقة، ففي إطار هذا النوع من التخطيط، تتهيأ الفرص لتجميع الطاقات القادرة على العمل والخبرات الفنية المتوفرة وتوزيعها بصورة عقلانية على مواقع التنفيذ في المستويات المحلية، دون الاعتبارات الخاصة، حيث يتطلب التخطيط الوطني نوعا من المركزية أي توفر الهيئات التخطيطية التي تتولى وضع الخطط للمجتمع ككل وإصدار التشريعات والقرارات التي تضمن أحسن استغلال للموارد المتوافرة في المجتمع من أجل تحقيق الأهداف العامة، التي يمكن تجزئتها إلى أهداف فرعية توزع على قطاعات مختلفة.[18]

### 3-5. المستوى المحلي: (تخطيط التنمية المحلية)

يتم هذا النوع من التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية، بغرض تنميتها بالاستغلال الأمثل لمواردها المحلية والاستفادة من مشاركة السكان المحليين ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الحسبان بالنسبة للتخطيط المحلي، مراعاته للاحتياجات المحلية والاعتماد في نفس الوقت قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا وذلك في إطار الاتجاهات والأفكار العامة للخطة الوطنية، التي تضعها الدولة **ويتولى عملية التخطيط المحلي المجالس المحلية لكل مجتمع**، سواء مجلس القرية أو مجلس المحافظة أي بحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة ومن أكثر مزايا هذا النوع من التخطيط، إمكانية الوقوف على الحاجات الفعلية وترتيب الأولويات وتلبيتها بعد ذلك حسب وجهة نظر أبناء المجتمع المحلي أنفسهم وليس من وجهة نظر السلطات المركزية إلى جانب الاستغلال الأعظم للموارد البشرية والخبرات الفنية المتوافرة

---

17 عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ج م ع،1993 ، ص197.

18 نفس مرجع، ص 198.

في المجتمع المحلي وهذا ما يحقق أهداف التنمية المحلية على أحسن وجه وفق التسلسل النسبي للحاجات، على حسب التطلعات أصحاب المصلحة المباشرين في إعداد وتنفيذ المخطط وفق عنصر الاستغلال والاستثمار الأنسب للموارد البشرية والمادية المتوافرة في المجتمع المحلي.[19]

ومن الصعب تحقيق التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي دون التعاون والتكامل مع المجتمعات الحضرية الأخرى، في إطار المصلحة العامة المشتركة وهذا ما يطلق عليه بعض الباحثين في هذا المجال بالتخطيط الإقليمي، الذي يحقق التوازن والتكامل والتعاون بين المجتمعات الحضرية المتجاورة وهكذا يمكننا القول بأن العلاقة بين التخطيط المحلي للتنمية والتخطيط الإقليمي والتخطيط الوطني هي علاقة الجزء بالكل، أي علاقة وحدة صغيرة بوحدة أكبر منها ومن هنا استوجب أن تكون لتخطيط التنمية الحضرية الحرية في رسم الخطة وتنفيذها مع لاستعانة في نفس الوقت بإمكانات الدولة في هذه الحالة.

**ومن خلال العرض السابق،** يمكن تحديد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها تخطيط التنمية الحضرية وهي كما يلي:

- أن ينبع التخطيط المحلي للتنمية من الخطة المركزية العامة للدولة[20] أي لابد أن تسير خطة تنمية المجتمع في ضوء السياسة التخطيطية الوطنية، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف أنحاء الوطن.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتوفرة في المجتمع الحضري.
- أن يعمل التخطيط المحلي للتنمية على تنمية الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع، مما يسهل ويزيد من الاستغلال الأمثل لطاقاتهم البشرية وخبراتهم الفنية.
- أن تكون أجهزة التخطيط المحلية ذات كفاءة فعلية تمكنها من إقناع الأجهزة الحكومية المركزية من الاستفادة من الخبرات الفنية المحلية في ضوء الخطة العامة للدولة.[21]
- أن يقتنع المخططين المحليين أن رفاهية المجتمع الحضري هي جزء من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة للوطن، هي الغاية العظمى من كل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

19 **عبد العزيز عبد الله مختار، مرجع سابق، ص**33

20 **محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، الإسكندرية، ج م ع**،1966 ، ص184

21 **محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص**185 .

- أن يهتم التخطيط المحلي للتنمية بالثقافات الفرعية والعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع وأخذها بالحسبان عند أي إجراء أو رسم سياسة تنموية حضرية.
- أن تصبح أجهزة التخطيط المحلية أجهزة بحث تزود أجهزة التخطيط المركزي بنتائج تجربة الخطط وأهم العقبات التي واجهت تنفيذها للاستفادة منها في المستقبل.[22]
- أن تعمل أجهزة التخطيط المحلي للتنمية على تشجيع مشاركة الأفراد المحليين في مختلف مراحل التنمية الحضرية وذلك من خلال زيادة ونشر الوعي بين السكان المحليين وحثهم على التطوع ومساندة مشروعات التنمية الحضرية ماليا وجسديا، مما يزيد في الرقابة الشعبية المباشرة والفعالة على النشاط التنموي الحضري.

- **وهكذا، يمكن القول** أن المبادئ السابقة تمثل أهم القواعد الأساسية التي يجب أن يقوم عليها التخطيط المحلي للتنمية، الذي يهدف أساسا إلى تلبية الحاجات والمطالب المجتمع في إطار الحاجات العامة للوطن، مع الاعتماد قدر الإمكان على الموارد البشرية والمادية المتوافرة في المجتمع المحلي.

## 4.معوقات التنمية الحضرية:

تختلف معوقات التنمية الحضرية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع.

فمعوقات التنمية الحضرية التي عرفتها التنمية الحضرية في الجزائر مثلا، اختلفت كثيرا باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر ولهذا نجد أسسا تصنيفية كثيرة يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال.

فهناك من يقسم معوقات التنمية الحضرية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهناك من يصنفها حسب المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وهناك من يرجع هذه المعوقات إلى عوامل ثقافية وحضارية، بمعنى دراسة المشكلات الحضرية والخارجية التي يمكن أن تعرقل المسار التنموي، باعتبار أن التنمية عملية تغير حضاري وغيرها من التصنيفات الأخرى، إلا أننا نجد معظم الباحثين، يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية الحضرية إلى العوامل

22 **سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، مرجع سابق، ص**44

التالية:

- العامل الديموغرافي.
- العوامل الاجتماعية.
  - النظم والأبنية الاجتماعية السائدة.
  - التنظيم الديني.
  - الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي.
- العوامل الثقافية.
  - التقاليد السائدة في المجتمع المحلي.
  - المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي.
  - القيم الاجتماعية والثقافية.
- العوامل النفسية.
- العوامل الاقتصادية (المادية والفنية).
- ضعف المشاركة الشعبية.

## 5.سياسة المجموعات الجماعية: ZHUN

منذ عام 1975، تم تطوير مفهوم منطقة السكنات الحضرية الجديدة (ZHUN) للتخلي عن أماكن الإقامة الضيقة للمباني السكنية الرتيبة وغير المجهزة التي تم بناؤها حتى ذلك الحين وفقًا للطريقة الموروثة من الفترة الاستعمارية.

**يحتوي هذا المفهوم** على فكرة فعالية البيئة المبنية من أجل التجانس الاجتماعي يمثل المبنى الوحدة الأولية الأساسية، والعديد من المباني، ووحدة الحي ومجموعة من الوحدات من المنطقة هو تخطيط الحضري " **المخططات الأرضية** "، ولم يعد مسار الرافعة، البنوه التي تتم الانتماء مع مخططي المدن الأوروبية وحتى الفرنسيين في فترة ما بعد الحرب، الذين طوروا العديد من الأفكار الجديدة في المستعمرات على وجه الخصوص.

**تحاول مهندسة معمارية جزائرية، عفيفة بوناب**[23]، التعرف عليها، في الأفكار التي طرحها مخططو المدن **مثل هنري بروست**، و**جاستون باردیت** أو **توني سوكارد**، الذين أدركوا ما تسميه التغيير من المدينة الفاضلة الاجتماعية إلى الشكل.

لقد دعت إيديولوجيات القرن الماضي إلى التغيير الاجتماعي من خلال الثورة، من خلال الصراع الطبقي، ظل المخططون الحضريون الفرنسيون في الحقبة الاستعمارية مرتبطين بأفكار التغيير الاجتماعي، لكن ليس بأفكار الثورة (**المشروع الاستعماري الذي شرعوا فيه لم يكن ليتيح ذلك، ولا سيما وأن المجتمع المستعمر لم يكن مدروسًا للكثير**). في شكل المدينة يضعون أملهم في العمل على المجتمع يلقي مقال **عفيفة بوناب** الضوء على الأيديولوجيات الدافعة لأعمال المهندسين المعماريين والمخططين الحضريين في الحقبة الاستعمارية، والذين كانت المدن الاستعمارية بالنسبة لهم أماكن للتجريب بأفكار جديدة.

- **هنري بروست** (**1874–1959**) **في المغرب**، المكلف بين عامي 1914 و 1922 من قبل المارشال ليوتي بخطط التنمية في عدة مدن مغربية، فصل المدينة الاستعمارية عن المدينة بالمنتزهات، من أجل الحفاظ عليها في أصالتها المعمارية والحضرية، وهكذا احترم منطق السياسة الثقافية لليوتي، الذي أسس نظام هيمنته على تعاون النخب المغربية، محافظًا دون تدمير الخصوصية الثقافية للمدينة والممارسات الاجتماعية التقليدية للسيطرة.

- **يتحدث أوديل جورج** عن "حركة غريبة للإلهام المحترم والسيطرة الفعالة"[24]، هذا لم يمنع المدينة من الذبول[25]، تحت تأثير الشيخوخة داخل محيطها، الذي وجد نفسه محاطًا بالمدينة الأوروبية ومنع أي نمو خارج محيطها الأصلي.

---

[23] **في مقال بعنوان "الإدارة الحضرية في الخمسينيات من القرن الماضي، الجزائر العاصمة، أضواء على المدينة، ندوة-** EPAU، 2001

24 Odile Georg et Hubert Huetz de Lemps « La ville européenne outre-mer » in Histoire de l'Europe urbaine, De l'Ancien régime à nos jours, tome 2 (Expansion et limite d'un modèle) s/d de Jean-Luc Pinol, Seuil, 2003.

25 Voir à ce propos la thèse AYOUB Hassan, 2004 : Les pouvoirs publics marocains face aux mouvements sociaux : Vers le dépassement d'une crise périphérique. L'exemple de Casablanca,

- **أصر توني سوكارد** (1901-1996)، عن الجزائر العاصمة، على فصل الجاليات المسلمة عن الأوروبيين (القرب المفرط، حسب اعتقاده)، عندما طُلب منه وضع خطة توسعة للمدينة، أراد **غاستون باردیت** (1907-1989) بشكل أكثر جرأة أن يخلط السكان من أصول مختلفة من خلال الدعوة إلى تخطيط المدن من التوليف، مخططو المدن هؤلاء، وجميعهم ورثة اليوتوبيا الاجتماعية، تكيفوا مع الحقائق السياسية دون المساس بهم، لقد جربوا التخطيط الحضري المركزي، الولاية أو البلدية، المستمدة من التحول منذ الفترة بين حربين من الواقع المديني في السلطة العامة ، وتحالف المعرفة مع القدرة، ومع ذلك، فإن الأهداف السياسية للقوى العامة الاستعمارية ليست اجتماعية، على الأقل ليس تجاه السكان الأصليين، لذلك، كان على رسومات المخططين الحضريين إظهار وإضفاء الشرعية على هذه الإجراءات التمييزية، مما أدى إلى تدهور اليوتوبيا الاجتماعية ( Manfredo Tafuri-Project and utopia ، 1977) التي استشهدت بها أ.**عفيفة بوناب** تم استبدال هذه بـ "يوتوبيا الشكل" ، أي الاعتقاد في الشكل باعتباره يؤثر على المجتمع، وكان من المأمول أن يجلب النظام ويحقق الكلية البشرية، كانت وحدة الحي، والمدينة الجديدة ، مفاهيم حضرية تم اختراع التنمية، والتي كان من المفترض أن تجعل من الممكن التحكم في نمو المدن، تستشهد بالنقد الذي وجهه إليهم **هنري لوفيفر** ، الذي كان خطأ منهجيًا ، نظرًا لعدم وجود علاقات مع مستويات تعقيد الظواهر الحضرية والاجتماعية، استُخدمت مفاهيم الشكل ووحدة الحي هذه في لندن "أبيركرومبي" و"فورشو" و"شانديغار" و "لو كوربوزييه" و"برازيليا" و "أوسكار نيماير" وفي الجزائر العاصمة من خلال خطة وكالة التنمية لتطوير هضبة أناسير.

- يمكن العثور على هذه المبادئ في مشروع COMEDOR ، في أصل ZHUN. جميع أماكن الإقامة مريحة بشكل لائق ومتفوقة في مساحة السطح[26]، عما كان سائدًا حتى ذلك الحين، ومع ذلك ، فإن مبادئ التخطيط

thèse de doctorat, s/d Daniel Pinson. Université de Droit, d'Economie et des sciences, Aix-Marseille III.

26 **شقة من ثلاث غرف مطابقة للمواصفات الجديدة يصل متوسطها إلى** 70 م 2 **بدلاً من** 50 م 2 **أو أقل للمشاريع السابقة.**

هذه "أيديولوجية" إلى حد ما لأن وحدة الحي كان عليها أن تضم مجتمعًا اشتراكيًا ومستقلًا قائمًا على المساواة، كان المعيار فريدًا لجميع مشاريع الإسكان، والتي استجابت لأيديولوجية التنشئة الاجتماعية (نفس الإسكان للجميع) ، ولكن أيضًا للمنطق التقني لوسائل الإنتاج الضخم الموحدة، من الناحية الأيديولوجية، كان الهدف من ذلك إدخال التقدم والحداثة للجميع في مجتمع أخوي وموحد وراء الدولة ومشروعها التنموي، "إذا اعتبرت عقارًا سكنيًا تم تشييده على مشارف مدينة جزائرية بين السبعينيات واليوم، بطبيعة الحال هو نظامًا واضحًا هناك، يتم توحيد المباني، وتكرارها يتوافق مع إرادة اقتصادية ولكن أيضًا مع صورة المساواة، جمالية التوحيد؛ كما هو الحال في السجن أو الثكنات ، فإن الزي الرسمي يضمن الانضباط "يقول جان جاك ديلوز"[27]

– نظرًا لأن هذه المجمعات السكنية تم بناؤها بوتيرة بطيئة وبكميات غير كافية، فقد تم إعطاء الأولوية للإسكان للمديرين التنفيذيين التجاريين والبيروقراطيين إلى جانب التوزيع القائم على المعايير العقلانية (تخرجوا من المديرين التنفيذيين للشركة)، لعب النظام العلائقي غير الرسمي لشبكات المعرفة دورًا رئيسيًا، عملت بشكل جيد لدرجة أن النظام بدا طبيعيا مثل القدر، يبدو أن أي متلقي لعرض الإسكان يستحق ذلك ضمنيًا.

– يقول الناس "أُعطي فلان منزلًا أو أرضًا" مع الإعجاب بما يبدو أنه هبة من الله، مما يدل أيضًا على قبول مستقيل لمصيره باعتباره غير منتفع. بمرور الوقت، لم نعد نعرف حتى لماذا أو على أي معايير يتم إجراء هذه المخصصات.

– ما يبدو أنه حالة من الأدلة العامة هو مع ذلك مشكوك فيه، علامة على نقص خطير في الروح النقدية، التي تؤثر على المجتمع بأسره، وتزيد من إحساسه بالوفاة.

---

27 **جان جاك دولوز ، "النظام والفوضى في الأطراف الحضرية". ؛ في نجد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي ، العدد** 15 ، **خريف وشتاء** 2001. **نقلاً عن دحو جربال ، في** La Pensée du Midi، 2003 ، **"الجزائر أو عندما يمر الهامش عبر المركز".**

- في عام 1987، تم التخلي عن المعيار الوحيد، نحن نتحدث الآن عن مساكن ترويجية عامة "اقتصادية أو محسنة أو دائمة" مع وجود اختلافات بشكل رئيسي في الأسطح ومستوى التشطيبات، وبالتالي، فإن الإسكان الاقتصادي هو عمليا غير صالح للسكن بسبب عدم وجود مرافق ثانوية مختلفة، والتي تُترك للمستفيدين.

## 6.عدم المساواة في المساواة المعايير:

ان موضوع التكامل من خلال الإسكان الذي طورته سياسة ZHUN، نلاحظ أن المجمعات الكبيرة التي تم بناؤها حوالي عام 1975، بعيدًا عن الترحيب بالتنوع الاجتماعي واستيعابها، كانت في الواقع تضم فقط سكان الطبقات الوسطى الذين يمثلون بشكل رئيسي المديرين التنفيذيين في الإدارة والبيروقراطية؛ الطبقات التي تم ترقيتها بالفعل إلى الاستقلال، والافتقار إلى الكفاءة والمساواة التي ميزت نظام التوزيع في العمل، هذا ما لاحظ أيضًا سياسيا، التي ستربط هذه السياسة التمييزية بإنتاج المساكن العشوائية.

أدت الحالات القليلة لإعادة إسكان السكان المحرومين[28] إلى رفض ووصم هؤلاء السكان، مما دفعهم إلى رد فعل الانسحاب إلى أنفسهم وإلى ظهور ردود أفعال معقدة من الإقليمية، والتماهي مع القوالب النمطية، وبالتالي خلق تجزئة حضرية في روح مشابهة لما حددته بريجيت مولين[29] في الضواحي الباريسية، تصف الخلق تحت تأثير عوامل مختلفة وأحيانًا متناقضة[30]، للحدود الاجتماعية الحضرية التي تحدد المقاطعات، والتي تتجسد في الفضاء، والتي تجعلها عرقية السكان.

## 7.سياسة إصلاح عام 1981:

**7-1. تحويل أصول الدولة:** ظهر القانون في عام 1981، وهو يقضي الى نقل ملكية مساكنهم إلى "المستأجرين" المقيمين، وقد لعب منطق تعظيم مزايا الموقف الاجتماعي أو السياسي دورًا رئيسيًا، حيث أدت هذه العملية في الواقع

---

28 خلال عمليات تدمير الأحياء الفقيرة في 1983-1985، أعيد تسكين حوالي 29٪ من أصل 170411 فردًا.

29 بريجيت مولان، المدينة وحدودها، أد. كارثالا، 1996.

30 وهكذا، على سبيل المثال، فإن السياسة الحضرية، التي تهدف إلى تصحيح الفوارق الاجتماعية، تصم هذه الأحياء من خلال حقيقة تصنيفها على أنها إشكالية أو "صعبة"، لأنه يبدو أنها تفرض فكرة أنها الوحيدة التي أعاني من آثار الأزمة. سيعلن الخطاب السياسي الراديكالي بعد ذلك أن الأزمة تنبع من هذه الأحياء.

إلى خصخصة المساكن العامة، لصالح بيروقراطية الدولة، تظهر الطبقة السياسية الجديدة[31] التي خلفت بومدين بوضوح أيديولوجية موجهة نحو تقليل التقشف وتلبية احتياجات فئات اجتماعية معينة، من بين هذه الاحتياجات، كان "الانضمام إلى ملكية مسكن عائلي" أحد الأهداف المذكورة في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني في يوليو 1980. كانت هذه العملية في الواقع لحل ثلاث مشاكل:

- امتصاص العجز في تصور الإيجارات (تميزت الأسهم العامة باستحالة حل التهرب الإيجاري)
- التخلص من تراث عقاري ثقيل ومكلف لإدارته.
- تلبية احتياجات جزء من الطبقة السياسية التي أرادت المصادقة عليها.

### 7-2.أهداف ومضمون القانون:

مناصب الأقساط المكتسبة قانونًا تم تصورها في البداية على أنها سياسة شعبية واجتماعية حقيقية لنقل ملكية القطاع العام، مع تدابير اجتماعية تهدف إلى تسهيل شروط الوصول إلى شاغلي الدخل المتواضع والأحكام القانونية التي تحد من شهية المضاربين، لكن تمت مراجعته في 4 فبراير 1986 لإلغاء جميع الأحكام المناهضة للمضاربة والمناهضة للتراث، وتلك التي منعت بيع أجزاء كبيرة من التراث العام وتلك المتعلقة بتقييمها الفوري في السوق.

31 سرعان ما نأى الرئيس الشاذلي بن جديد ووزرائه بأنفسهم عن بومدين والاشتراكية. يتم صياغة النقد العالمي على السياسة السابقة، يصبح الخطاب أكثر ليبرالية. ما يُطالب به في الفضاء العام ليس مساواة بل الحق في الملكية، الحق في إظهار الأصول المادية للفرد. ادعاء يحمله على وجه الخصوص الشباب الذهبي الذي يترك أماكنهم المعتادة (Club des Pins ، الساحل الغربي) حيث يحصرون أنفسهم، يتم إنشاء شكل جديد من التمايز الاجتماعي، ويتم الإعلان عنه ، ويفرض نفسه ، مما ينتج عنه سخط في شباب دوائر الطبقة العاملة على وجه الخصوص ... سيكون الرئيس بن جديد ، خلال سنواته الثلاثة عشر في السلطة ، الفاعل الرئيسي في تغيير النموذج الاقتصادي المركزي والمخطط ، وتدمير النظام الصناعي ، والإنتاج (المتواضع) الذي ضمنت إلغاءها وتم تفضيل الواردات الآن على حساب التنمية المحلية ... الجزائر لا تزال تكافح اليوم مع هذا القرار مع عواقب وخيمة للغاية ، واعتمادها على الهيدروكربونات آخذ في الازدياد.

– على وجه الخصوص، "أعضاء الحزب وموظفو الخدمة المدنية وموظفو الدولة والمجتمعات والشركات والمنظمات الذين يُطلب منهم، بسبب التزاماتهم المهنية، الإقامة في مكان بعيد بما فيه الكفاية عن مكان إقامتهم الرئيسي أو لشغل أماكن إقامة رسمية التي تحددها اللوائح المعمول بها. "[32]

– **بعد المرحلة الأولى** من الاستحواذ على "المساكن الرئيسية"، الهدف الوحيد للنقل في عام 1981.

– **تتيح المرحلة التالية** ربحية سوقية أكبر للمستفيدين، حيث يتم أيضًا استهداف المباني الجديدة إسكان الشركات، بالإضافة إلى العقارات الشاغرة، كانت الفئات الاجتماعية، التي احتلت موقعًا متميزًا في دوائر صنع القرار والسلطة، هي الأكثر قدرة على التقاط من المصدر للسلع التي ينتجها القطاع العام وتوزعها القنوات الإدارية.

## 8.السكن موجه اجتماعيا:

يمكن استنتاج توجهها الاجتماعي من تحليل التقرير الذي أعدته وزارة الداخلية في كانون الأول ديسمبر 1981 ، والذي تشير استنتاجاته بشكل تقريبي، يتم بيع المباني الفردية أولاً (تستهدف القطاعات الميسورة من السكان)؛ كما يتم بيع مباني المجمعات الكبيرة بسرعة كبيرة ، مما يعكس وفرة الطبقات الوسطى في هذه الحديقة؛ تبيع المدينة الاستعمارية بشكل أقل جودة، يأتي هذا النقص في الاهتمام من سكان العقارات الشاغرة ، والتي تكون أكثر تنوعًا اجتماعيًا ، وأكثر تقليدية من حيث السلوك الديموغرافي والهياكل الأسرية ، وأكثر تجانسًا من حيث سلوكهم السكني (معدل التهرب من الإيجار بما في ذلك قدرت بنسبة 72 ٪).

لم يكن اقتراح الوصول إلى العقار موضع اهتمام الكثير منهم، حيث كان معظمهم يقيمون مجانًا في مساكن متهالكة ومتدهورة، كان الوضع الراهن مناسبًا لهم، حيث يتم توفير مدخراتهم للعيش بعيدًا عن أطفالهم في سن الزواج.

---

32 **القانون** 02/86 **الصادر في** 19860/02/04 **المعدل والمكمل لقانون** 1981/02/07 ، **نقلاً عن سفر زيتون ، مرجع سابق. مقتبس ، الصفحة** 187.

من ناحية أخرى، قفزت الأسر الميسورة في هذه الفرصة غير المتوقعة للحصول على المساكن بأسعار منخفضة يبعث على السخرية (تم بيعها بما يصل إلى 16 ضعفًا في السوق المفتوحة).[33]

**8-1.إنشاء سوق مقيد:** علاوة على ذلك، فإن مساكن هؤلاء المستأجرين، الواقعة في وسط المدينة، تهم الملاك الجدد الموجودين في الضواحي، والذين تعتبر مساكنهم أقل ربحًا، ثم يتم وضع آليات معقدة لتبادل العقارات، تستغل العائلات الفقيرة الوضع الاقتصادي لحل مشكلة الإسكان، من خلال مقايضة شقتهم الواقعة في المركز، بقيمة سوقية عالية، مقابل شقق أكبر تقع في الضواحي، مقابل رسوم على المشترين الجدد (بشكل رئيسي من البيروقراطية) لتسوية الوضع الإداري لهذه المساكن غير المنقولة، وبالتالي فإن هذه المقايضة تجمع بين فئتين متعارضتين من السكان، ومع ذلك تستفيد منها.

**8-2.استراتيجيات التنقل السكنية العائلية:** إن وجود هذا المن المضارب، بصرف النظر عن حقيقة أنه أفاد الأفراد من البيروقراطية الذين ضاعفوا عمليات الاستحواذ، يؤدي أيضًا إلى تحريك استراتيجيات المضاربة التي تشمل مجموعات الأسرة الممتدة، وفقًا للمخطط التالي:

- نواة الأسرة الأصلية، على الرغم من أنها تقع في المدينة، يتفاوض على سكنه وينسحب إلى الأطراف، بينما يشتري بالقيمة المضافة قطعة أرض ويبدأ في بناء منزل العائلة.
- يتم تمويله عن طريق بيع المساكن المختلفة للأحفاد الآخرين.

وهكذا فإن انفتاح السوق يُترجم، للمفارقة، إلى عمليات إعادة تشكيل المجموعة العائلية الأبوية، وليس إلى ميل نحو الأسرة النووية، وهو ما يُلاحظ مع ذلك في المدن الكبرى.

---

33 **وفقًا لملاحظات المؤلف، فريدة صديق، المدينة، الدين، السياسة، ص** 128، **بالنسبة للفترة** 1990-1992 ، **ولكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، كان يتم التفاوض على هذه المساكن في السوق الحرة في المتوسط من خمسين إلى مائة ضعف سعر الشراء.**

لكن من ناحية أخرى، فإن طرائق إعادة التشكيل هذه أكثر حداثة، حيث يضم المبنى نفسه المجموعة غير المتجانسة مع ضمان الاستقلال الذاتي الاجتماعي والاستقلال السكني للنويات المختلفة التي تتكون منها.

## خلاصة الفصل الثاني:

ان الكتل الحضرية بتطورها في مناطق الجنوب الشرقي، وفي عملية إنشائها، الاجتماعية والتضامن القائم على المجتمع والفضاء، عواقب البنية الاجتماعية المختلفة التي تمر بها والتي تضعها في مواجهة مع المناطق المركزية، موضوع التخطيط الحضري الرسمي، تعطي هذه البيانات حسابًا دقيقًا للتمايز الفعال بين مجتمعين يتطوران بالتوازي ويحتلان مساحة بطريقة منفصلة، الأمر الأكثر تناقضًا هو أن الانقسام بين المجتمعين قد تم بناؤه خلال نفس مسار سياسة إعادة التوزيع الاشتراكي، والتي أقل ما يمكننا قوله هو أنها كانت غير فعالة، يميل المرء إلى استنتاج أن قوى الانقسام في النهاية كانت أقوى من قوى الالتفاف حول فكرة الأمة الحديثة الموحدة.

# الباب الثاني

# الفصل المونوغرافي والميداني للدراسة

## الفصل الثالث

## الد راسة المونوغرافية

- **مقدمــة الفصل:**

حظيت تلمسان في العصر الزياني بمكانة مرموقة من بين مدن المغرب الأوسط حيث أولاها سلاطين بنو زيان أهمية كبرى فجعلوها عاصمة لهم ، فاستقدموا إليها عددا كبيرا من العلماء و المحدثين و الأدباء و أشأوا الكثير من المدارس العلمية و الفكرية ، ومن هذه المدارس نجد المدرسة التاشفينية ، كما تم إنشاء مدارس أخرى خلال الوجود المريني في تلمسان تم بناء مدرسة العباد ، واهتموا كذلك بناء المساجد التي كانت بمثابة معاهد تقوم بتلقين الطلبة أصناف شتى من العلوم النقلية و العقلية وكان لهذه المساجد دورا مهما في نشر الوعي والثقافة بين أوساط الطلاب وقد انتشرت كثيرا من العلوم في جميع التخصصات في المغرب الأوسط بصفة عامة وفي تلمسان بصفة خاصة ، أما عن الإشكالية المطروحة فما هو الدور الأساسي الذي قامت به تلمسان في نشر العلوم عبر حواضر العالم الإسلامي، وما هي علاقة علماء تلمسان بعلماء الحواضر الإسلامية الأخرى، وما هي أهم العلوم التي نبغ فيها علماء تلمسان، وما مكانة العلم و العلماء عند سلاطين بنى زيان، ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة سنتبع المنهج التاريخي في سرد الأحداث، فسنتطرق في هذا البحث إلى دور المغرب الأوسط في نشر العلوم في جميع المجالات في مختلف أقطار العالم الإسلامي، ونتكلم كذلك عن أبرز العلماء الذين أثروا في الحركة الفكرية والثقافية من خلال تجوالهم في حواضر العالم الإسلامي والتقاءهم بشيوخ وفقهاء العالم الإسلامي، ونتحدث كذلك من أهم المراكز العلمية والثقافية في تلمسان كالمساجد والمدارس العلمية، وسنتحدث عن بعض شعراء تلمسان كإبن خميس ونأخذ بعض نماذج من شعره وهو في الغربة.

## 1. الإطار السوسيو تاريخي لمدينة تلمسان:

### 1-1.نبذة تاريخية عن مدينة تلمسان:

تعتبر تلمسان من أهم الحواضر الإسلامية، وقاعدة مهمة للمغرب الأوسط، دخلها المسلمون بعد الفتوحات الإسلامية التي قادها أبو المهاجر دينار لما قاد حملة لفتح بلاد المغرب وصولا إلى تلمسان، وقد خضعت هذه المدينة السلطة المرابطين ثم الموحدين، وفي الأخير خضعت لسلطة الزيانيين وجعلوها عاصمة لدولتهم .

### 1-2.أصل التسمية:

تقع مدينة تلمسان في الشمال الغربي للجزائر في قارة إفريقيا، وترتفع عن سطح البحر بنحو 830 م، وكلمة تلمسان بلغة البربر حسب يحي ابن خلدون أنها مركبة من كلمتين" تلم " معناه تجمع و" سان " ومعناه اثنان أي التل و الصحراء، ويقال أيضا" تلشان "مركبة من" تل "أي ومعناه بال ، ومن " شان " ومعناه شأن بمعنى أي لها شأن عظيم "وذكر ابن خلدون كذلك أن تلمسان لها خمسة أبواب باب الجياد تجاه القبلة، وشرقا باب العقبة ، وشمالا باب الحلوي وباب القرماديين، وغربا باب كشوط ، وحسب ما ذكره ابن خلدون أن تلمسان مؤلفة من مدينتين ضمهما سور واحد، الأولى تعرف بأجادير وهي قاعدة المغرب ودار مملكة زناتة، و الثانية تاجرارت بناها يوسف ابن تاشفين بمكان اقامته وأصبحت هذه المدينة أعظم و أشهر من الأولى سنة 462 هد، وبها الجامع الأعظم وقصور الملك ، وبها الكثير من العلماء والأعلام والأولياء ويتميزون بالنجابة في العلم و العبادة[1]

### 1-3.نشأة مدينة تلمسان وتطورها التاريخي:

ان المدينة تلمسان ماضيا تاريخيا هاما اكتسبته من موقعها الجغرافي الممتاز، و من كونها كانت عاصمة للمغرب الأوسط ( الجزائر ) أكثر من ثلاثة قرون ، ازدهر خلالها الفكر ، وأخصبت الحضارة وتطور العمران ، واستهوت العديد من رجالات الفكر والسياسة والثقافة مما جعلها في الأخير مدينة الفن والثقافة والتاريخ ويتألف اسمها من **كلمتين بربريتين** هما :( تلم ) ، ومعناها تجمع و(سان) ومعناها اثنان ، ومعناهما معا " تجمع اثنين " الصحراء والتل، بمعنى أنها تجمع بين طبيعة التل والصحراء لوقوعها في مكان ملائم لذلك ، فهي تقع في سفح جبل طرارة ، وتشرف على ساحل بحري يجثم تحت أقدامها وغير بعيد عنها حيث ميناء الغزوات الشهير ولا تبعد كثيرا عن الهضاب العليا ، والصحراء ذات الطبيعة والمناخ الصحراوي ، وقد نقل يحي ابن خلدون هذه الرواية عن شيخه محمد بن ابراهيم الآبلي الذي كان يعرف اللغة البربرية ، ويحسن معاني ألفاظها.[2]

---

1 حمد بن محمد المقري التلمساني، تفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ج5، دار صادر بيروت1968

2 تقديم وتحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات الجزائر 1980، ص 85 - 92.

ونواة هذه المدينة القديمة قرية ( أقادير ) التي اختطها بنو يفرن الزناتيون في العصور القديمة ، وكانت هي والمناطق المجاورة منطقة التوطن القبيلة زناتة الكبيرة ذات الفروع المتعددة ، وثاني القبائل القوية بالمغرب العربي بعد صنهاجة وتليها كتامة ونظرا لأهمية أقادير هذه وجمال موقعها نسج المكان حولها أساطير كثيرة يحكونها عبر التاريخ من ضمنها الأسطورة التي تدعي بأن القرية أزلية الوجود، وأن الجدار الذي ورد ذكره في القرآن حول قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ، في قوله تعالى ) : وأما الجدار فكان الغلامين يتيمين في المدينة « يوجد بقرب هذه القرية أقادير ، وقد أورد ابن خلدون هذه الأسطورة واستبعدها باستهجان مؤكدا أن موسى لم يغادر المشرق الى المغرب وان بنى اسرائيل لم يصل نفوذهم الى افريقيا ( تونس ) فضلا الى ما وراءها من الأقاليم البعيدة ، وائم ذلك كما ابو زكرياء بحي بن خلدون : بغية الرواد في ذكر الملوك بن بتى عبد الواد ذكر ابن خلدون ، من قبيل التشيع الذي جبل عليه الناس في تفضيل وتقديس أوطانهم وبلدانهم.[3]

وكما تعتبر هذه الأسطورة خيالية، فكذلك لا يصدق القول بأن مؤسسي أقادير هم الرومان الأنها أقدم منهم بكثير، والمؤسسون الحقيقيون لها هم بنو يفرن الزناتيون.

وقد تحدث عنها ابن الرقيق في تاريخه مرتين مرة عند الحديث عن حملة أبي المهاجر دينار الذي ذكرت عنه بأنه توغل في ديار المغرب حتى وصل الى تلمسان وحفر بالقرب منها عيونا أصبحت تدعى باسمه عيون أبي المهاجر.

ومرة أخرى عندما تحدث عن نشاط ابراهيم بن الأغلب والى الزاب ضد الخوارج، وقال عنه بأنه وصل الى تلمسان ونزل بها.

### 1-4.تلمسان في العصور العتيقة:

تتوفر منطقة تلمسان على ظروف طبيعية ملائمة لاستقرار الإنسان، من تربة خصبة ومناخ من معتدل إلى جاف وثروة مائية معتبرة، مما ساعد على ازدهار الحياة بها منذ العصور الغابرة، وهو ما تؤكده المخلفات الأثرية التي عثر عليها في

3 عبد الرحمن بن خلدون : كتاب العبر - ج 7 . القاهرة - د .بولاق 1284 ه مي 76 - 78

بحيرة قرار وبودغن وأوزدان، والتي تعود إلى آلاف السنين، كما تشير كل المعطيات إلى استمرار الحياة بها دون انقطاع، رغم صمت المصادر الأدبية.

**أما في العهد الروماني** فقد تحولت إلى حلقة من حلقات خط الليمس الروماني، إذ أقامت بها السلطة الرومانية مركزا عسكريا الوحدة الاستطلاع البومارية نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يسمح بمراقبة شرق موريطانيا الطنجية ومنطقة السهوب، وقد تحولت في وقت قصير من معسكر إلى مدينة واسعة احتوت على كل مقومات المدينة الرومانية.

**وفي المجال الديني** انتشرت بها الديانة الوثنية التي تجسدت في عبادة الكثير من الآلهة الرومانية إلى جانب الآلهة المحلية، ومع نهاية القرن الثالث انتشرت فيها الديانة المسيحية انتشارا واسعا بعد سيطرة الوندال على إفريقية.

**ومن الناحية السياسية** يظهر أنها تخلصت من الحكم الروماني ابتداء من نهاية القرن الثالث بعد أن قرار روما الاحتفاظ بالمناطق التي تمثل مجالا حيويا فقط، وبذلك انتقلت تبعيتها إلى حكام محليين، وقد استمر هذا الوضع حتى الغزو الوندالي الذي لا نعرف إن مر بتلمسان أم لا .

**مدينة تلمسان في العصور الوسطى** (بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر)كحاضرة كبيرة وعاصمة سياسية واقتصادية وفكرية للدولة الزيانية لكن بقي تاريخها القديم جهولا لأسباب عديدة، منها استمرار الحياة في نفس المكان، فالمدينة الزيانية بنيت تقريبا على أنقاضها، وبالحجارة الرومانية، مما تسبب في اختفاء آثار الشعوب السابقة التي استقرت بالمنطقة.

وكذلك عدم تركيز المؤرخين والجغرافيين الكلاسكيين على الجزء الغربي من الجزائر أو مقاطعة موريطانيا القيصرية بقدر تركيزهم على الجزء الشرقي منها، بسبب ما شهده هذا الأخير من أحداث سياسية وعسكرية خلال المراحل التاريخية السابقة (البونيقية والنوميدية والرومانية)، وكذلك للدور الاقتصادي الذي لعبه في حياة المغاربة والقرطاجيين والرومان، لذلك لم تجد إلا الجغرافي بطلميوس الذي ذكر منطقة غرب موريطانيا القيصرية وبشكل مختصر، إذ اكتفى بالتكلم عن تضاريس الإقليم وتعداد المدن والقبائل التي استقرت بها.

**وقد سار المؤرخون والأثريون الغربيون المعاصرون** على خطاهم فقد ركزوا على الشرق الجزائري (نوميديا وشرق موريطانيا القيصرية) وأهملوا القسم الغربي للأسباب المذكورة آنفا، رغم ما ضمه من مدن كبرى مثل: سيغا (Siga) عاصمة صفاقس، وما شهدته من أحداث، ومنها أسر الملك النوميدي يوغرطه.

**أما المؤرخون والجغرافيون المسلمون**، فقد ركزوا على تاريخ المنطقة في الفترة الاسلامية، واهملوا الفترة العتيقة إذ لا نجد إلا بعض الاشارات العابرة من حين إلى آخر، نتيجة لكل ذلك لم يجد المؤرخون المعاصرون مادة كافية يعتمدون عليها في دراسة تاريخ منطقة تلمسان في العصور القديمة، وهذا ما سنحاول تناوله ولو باختصار في هذا البحث

تلمسان بين الأسطورة والحقيقة التاريخية تقع مدينة بوماريا) تلمسان (في أقصى غرب موريطانيا القيصرية، وهي تحتل موقعا استراتيجيا بحيث تتوسط المنطقتين الساحلية في الشمال والأستبسية في الجنوب وتقع القرب من الممر الطبيعي الوحيد الذي يربط موريطانيا القيصرية وموريطانيا الطنجية، وهو ممر تازة، كما أنها تشرف على المنطقة الطبيعية تتميز منطقة تلمسان بظروف طبيعية ملائمة الاستقرار الإنسان، فهي تقع على السفوح الشمالية المرتفعات تلمسان، هذه المرتفعات التي تحميها من الرياح الجنوبية الجافة، التي تؤثر سلبا على المزروعات، كما تجعلها في مأمن من غزوات البدو الذين يتنقلون في منطقة الإستبس، وتتوفر على سهول خصبة يصل ارتفاعها أحيانا إلى 800 م.

مما منحها مناخا من معتدل إلى شبه جاف نسبيا، ومصادر مائية ساعدت على ازدهار الحياة بمختلف أشكالها النباتية والبشرية والحيوانية سواء مياه الأمطار التي تتساقط بمعدلات معتبرة، أو الينابيع الكثيرة بالإضافة إلى المياه الباطنية، وهذا ما سهل تمركز الإنسان بها منذ العصور الغابرة، كما تدل على ذلك بعض المخلفات الأثرية، وربما هذا ما جعل سكانها في العصور الوسط ؛ مثل بقية شعوب العالم القديم؛ يعطون مدينتهم أصولا أسطورية، فهم يعيدون تأسيسها إلى ما قبل النصف الثاني من الألف الثانية قبل الميلادي، حيث كانت حسبهم قائمة أيام النبي موسى عليه السلام الذي

زارها[4] صحبة الولي الصالح أو النبي الخضر، إذ يذكرون أنها كانت مسرحا لما جاء في الآية الثمانين من **سورة أهل الكهف** التي جاء فيها بعد **باسم الله الرحمان الرحيم** ..." أما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة، وكان تحته كنز لهما، وكان أبوهما صالحا، فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك" وفي هذا الشأن كتب القزويني" قرية صغيرة بالمغرب ذكروا أن القرية هي التي ذكرها الله تعالى في قصة الخضر و موسى، فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها، فأبوا أن يضيفوهما فوجدا جدارا يريد أن ينقض، فأقامه قيل أنه كان جدارا عليا عريضا مائلا فمسحه الخضر بيده فاستقام.

وحدثني بعض المغاربة أنه رأي بتلمسان مسجدا يقال له مسجد الجدار يقصده الناس لزيارته ."وهي نفس القصة التي ذكرها وفندها عبد الرحمان بن خلدون بقوله " ولم نقف على أخبارها (تلمسان) فيما قبل ذلك، وما يزعم بعض العوام من سكانها أنها أزلية البناء، وأن الجدار الذي ذكر في القرآن في قصة الخضر وموسى عليهما السلام هو بناحية أغادير منها، فأمر بعيد التحصيل لأن موسى عليه السلام لم يفارق المشرق إلى المغرب، وبنو اسرائيل لم يتسع ملكهم لإفريقية وظلا عما وراءها، وإنما هي من مقالات التشيع المجبول عليه أهل العالم في تفضيل ما ينسب إليهم أو ينسبون إليه من بلد أو أرض أو علم أو صناعة.[5] "وفي نفس الموضوع كتب عبد الباسط الظاهري بين 1465 و 1467 " مسجد قال له " مسجد الجدار يزوره أهل تلمسان وعليه أنس وخفر، ويزعم أهل تلمسان بأنه مكان الجدار الذي أقامه السيد الخضر."[6]

---

4 شفيتي، محمد البشير .(1999) الجزائر في ظل الاحتلال الروماني :بكت في منظومة التحكم العسكري الليم التمور السلطاني، مقارنة النيران، الجزء اول، ديوان التعليمات الجالية الجزائر، تنل .

5 زكريا بن محمد بن محمود القزويني، تصنيف الإمام العالم آثار البلاد وأخبار الحياد، مصر1848 ، ص115

6 تاريخ العلامة ابن خلدون، كتاب الحبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام الحرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزائر، ج1، سنة 2000، تسل- 58 مشاعات واخبار عبد الباسل الغلار في يد العرب والأندلس من خلال كتابة المخلوع "اللون الباستر في جواد العالي والتراجم،146 146 ، الجزء الأول، الورقة تحقيق لال عبد السات تفاعلية الجامعة اللبنانية البلوت

ورغم أن القرآن الكريم لم يحدد المكان الذي وقعت فيه هذه الحادثة ولا تاريخها، ولا ماهية الشخصية التي اصطحبت النبي موسى عليه السلام، فقد تباينت آراء علماء الدين والمؤرخين في تفسير أحداث هذه السورة، لذلك اكتفوا بوضع فرضيات، فبالنسبة للمكان، حدده البعض ببحر الروم، وقيل بحر الأردن أو القلزم، وكذلك طنجة وإفريقيا وبحر الأندلس.

لكن وبغض النظر عن كل هذه الفرضيات فالكل متفق على أن النبي موسى عليه السلام لم يزر المغرب، وبالتالي لا يمكن أن يكون ما ذكره سكان المنطقة حقيقة تاريخية، نفس الشيء ينطبق على ما ذكر حول زيارة النبي سليمان الذي عاش في حوالي 1000 ق م لتلمسان .

**أما البكري فكتب بشأن تلمسان** " فيها آثار قديمة وفيها بقية من النصارى إلى وقتنا هذا، ولهم بها كنيسة معمورة وأكثر ما يوجد الركائز في تلك الآثار، وكان الأوائل (شعوب العصور العتيقة) قد جلبوا إليها الماء من عيون تسمى لوريط بينها وبين المدينة ستة أميال، وفي الشمال من تلمسان جبل يسمى جبل البغل ينبعث من أسفله نهر سفسيف (وادي مفروش)، ويصب في بركة عظيمة من عمل الأوائل، ثم ينبثق منها بحكمة مديرة إلى موقع يسمى المهماز.[7]

- إن كل هذه الأساطير وما جاء على لسان البكري تؤكد شيئا واحدا هو أن المنطقة كانت عامرة بالسكان منذ أمد طويل، وهو ما تؤكده المخلفات الأثرية التي عثر عليها بمحيط مدينة تلمسان.

- ففي بحيرة قرار وجدت عظام حيوانات عاشت في المنطقة في عصور ما قبل التاريخ، منها الفيل (Elephas atlanticus)ووحيد القرن وفرس البحر والخنازير والحمار الوحشي، إلى جانب أدوات بدائية مصنوعة من حجر الصوان، استعملها الانسان في حياته اليومية، مثل المثاقب (Poincon) والمكشاط (Grattoir) والكشاطات (Raeloir)والشفرات.

- ونفس الأدوات عثر عليها في مواقع أخرى، منها المويلح قرب لالا مغنية، كما اكتشف الأثريون عددا كبيرا من الكهوف تحتها الإنسان، وسكنها تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، منها أكثر من 100 كهف في بودغن ولالا

[7] **أبو عبيد اليتية، العرب في شتر باند إفريقية والعرب، جز قتل عن كتاب الغسالات والعيالات، مكتبة العتي، بغداد.**

ستي والقلعة وقرية بوبلان، ومن بين الأدوات التي احتوتها هذه الكهوف، صاقلة للحجر عثر عليها في باب القرمدين ومعاول مصقولة وجدت في بودغن و2000 قطعة مصقولة مختلطة بعظام بشرية تعود إلى العصر الحجري المتوسط في كهوف لالا ستي.

- أما موقع أوزدان فقد مدنا بسهام تعود إلى العصر الموستيري (بين 40000 و 25000سنة) استعملها الانسان في الصيد، لكن ولأسباب نجلها لم يعثر الأثريون على ما يدل على استمرار الحياة في المنطقة حتى الاحتلال الروماني،

- لكن هل يعني أن المنطقة هجرت كلية؟ لا نعتقد ذلك، فبعض المؤشرات توحي أن الأهالي حتى وإن لم يستقروا بها، كانوا يترددون عليه، فقد أشار الجغرافي بطلميوس إلى قبائل كثيرة كانت تستقر بالمنطقة، منها قبائل الهربد تاني (Herpeditanes)والصورس (Sores) والتلادوسيين (Teladousien) والماكوزيين (Makhousien) و بافار الغرب، وغيرهم من القبائل المورية، وفي هذا الشأن " كانت المنطقة الغربية الموريطانيا القيصرية مأهولة من طرف الحر بدتان (Hexpeditanes) الذين يقيمون في سفوح جبل خالكورخية (Khaleorykhien) جبال بني سنان التي تمتد بين غرب موريطانيا القيصرية وشرق موريطانيا الطنجية[8].

### 1-5.تلمسان بعد الفتح الإسلامي:

تعتبر تلمسان حسب ابن خلدون قاعدة للمغرب الأوسط وأم بلاد زناتة اختطها بنو يفرن ولما ولي أبو المهاجر افريقية بين ولايتي عقبة ابن نافع الأولى والثانية توغل في ديار المغرب ووصل الى تلمسان وبه سميت عيون أبي المهاجر قريبا

8 Aumassip. Ginette (2001). L'Algérie des 1° hommes, p. 31. 7- Gsell, S. (1979). Histoire ancienne de l'Afrique du nord. Onsabruck, t. I. p 189.

منها[9] ويقول عبد الرحمن بن خلدون عن تلمسان في كتابه تاريخ ابن خلدون مايلي" ولم يزل عمران تلمسان يتزايد وخطتها تتسع الصروح بها بالأجر والفهر تعلى وتشاد[10]، إلى أن نزلها آل زيان واتخذوها دار الملكهم وكرسيا لسلطانهم، فاختطوا بها القصور المونقة والمنازل الحافلة واعترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه فأصبحت أعظم أمصار المغرب، ورحل إليها الناس من القاصية[11]، ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها الأعلام وضاحت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية ، والله وارث الأرض ومن عليه.

نستنتج مما سبق أن التاريخ القديم لمدينة تلمسان وكثير من مدن غرب الجزائر (موريطانيا القيصرية) يبقى محفوفا بالغموض، لعدم اهتمام المؤرخين والجغرافيين الكلاسكيين بهذه المنطقة، لأسباب سياسية وطبيعية وبشرية، كما أن استمرار الحياة في نفس المراكز تسبب في اختفاء الآثار المادية التي قد تساعد على نفض الغبار على تاريخ هذه الأماكن . لكن المؤكد أن تاريخ المنطقة عريق يعود إلى ما قبل التاريخ، وهذا ما دلتنا عليه الأدوات الحجرية التي عثر عليها في ضواحي تلمسان كما لا نعتقد أن مكانا بقدراته الاقتصادية الزراعية الواسعة من جهة والاستراتيجية من جهة أخرى لم يجلب اهتمام الإنسان، مثل صفاقس ملك نوميديا الغربية و بوخوس ملك موريطانيا.

**أما من الناحية الاجتماعية والدينية**، فتعتقد أن معظم سكان المدينة ومحيطها كانوا من الموريين، وأن الرومان لم يفدوا عليها بكثرة، نظرا لصعوبة تضاريسها من جهة، ولبعدها عن المراكز الرومانية الكبرى في المغرب القديم كقرطاجة وكيرتا والقيصرية، من جهة أخرى، وكذلك لانعدام الأمن بسبب التهديدات المستمرة التي كانت تكونها القبائل المتنقلة بجوار خط الليمس، مثل البافاريين، مما نتج عنه تأخر وصول المبشرين المسحيين إليها، وهذا ساعد على محافظة الموريين التقاليدهم المورية، والرومان الذين يعيشون بجوارهم على ثقافتهم الوثنية، وهو ما تجلى من كثرة النقوش الجنائزية التي

---

9 **أبو زكرياء يحيى ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة بيير بونعطانا الشرقية في الجزائر سنة** 1931 ص 9

10 نفس المرجع، ص 21

11 **عبد الرحمن ابن خلدون تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر دار الفكر بيروت ج2، سنة**2000 ، ص105.

استمرت تحمل الصفات الوثنية،كما أن وقوعها في أقصى الغرب هو الذي سمح لها بأن تتحرر من الاحتلال الروماني دون أن تسقط حتى السيطرة الوندالية قبل غيرها من المناطق الأخرى .

## 2. المؤسسات السياسية المحلية لتلمسان:

منذ نشأة البلدية مرت هذه الوحدة بعدة مراحل تطورية، ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين، كانت قد مرت بمما الإدارة البلدية.

### 2-1. مرحلة الاستعمار:

منذ سنة 1844 وضع الاستعمار الفرنسي على المستوى المحلي، هيئات إدارية عرفت" بالمكاتب مسيرة من قبل ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة Bureaux arabes" العربية على المقاومة الشعبية، بعد استتباب الأمن وبالضبط سنة 1868 ، أصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات:

**أ –البلديات الأهلية: communes d'indigènes**

وجد هذا الصنف في مناطق الجنوب، وكذا بعض المناطق الصعبة والنائية في الشمال ودام إلى غاية 1880حيث تميزت البلديات بالطابع العسكري في تسيير شؤون المواطنين بمساعدة بعض أعيان المنطقة.

**ب –البلديات المختلطة:**

غطت أكبر إقليم من الجزائر، لاسيما القسم الشمالي منه، المناطق التي يقل فيها تواجد الفرنسيين، ترتكز على هيئتين أساسيتين هما:

–**المتصرف:** والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين، الترقية والتأديب.

–**اللجنة البلدية:** يرأسها متصرف مع أعضاء من المنتخبين الفرنسيين والجزائريين) الأهالي (الذين يتم تعيينهم من قبل السلطة الفرنسية كممثلين كمجموعة بشرية تسمى(الدوار).

### ج –البلديات ذات الاختصاص الكامل: communes de plein exercices

تشمل أماكن ومناطق التواجد المكثف للأوربيين) الفرنسيين(، بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، ولقد خضعت هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 5 أبريل 1884 الذي منح البلدية هيئتين أساسيتين:

- **المجلس البلدي: conseil municipal**

وهو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية من الأوربيين والجزائريين، حسب المراحل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، مؤثرة بذلك على الوضع الانتخابي للجزائريين، سواء كناخبين أو منتخبين بنسب محدودة، وله صلاحيات متعددة.

- **العمدة: le maire**

ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه، حيث أن السلطة الاستعمارية الفرنسية أطلقت الطابع في المناطق الريفية، والأقسام البلدية (SAS) العسكري للبلديات، باستحداث الأقسام الإدارية المتخصصة في المدن وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي، وتتحكم في إدارة وتسيير (SAU) الحضرية البلديات.[12]

### 2-2. مرحلة الاستقلال:

خلال هذه الفترة يمكن أن نميز بين مرحلتين:

### 2-2-1.المرحلة الأولى :من سنة 1962 إلى سنة 1967 حيث امتازت بما يلي:

-أثناء المغادرة الجماعية لإدارة البلديات من طرف الموظفين الأوربيين، وفي غياب الإطارات الجزائرية المؤهلة لتسيير شؤون البلدية، نتج عنها وضع خطير، وإن ذكر جملة من الإصلاحات المتخذة لاستدراك هذه الوضعية.

12 محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص ص 38،39.

-ظهور عجز كبير في ميزانيات البلدية نتيجة انخفاض الموارد المالية مع زيادة كبيرة في النفقات، نتيجة الواجبات الاجتماعية المفروضة على البلدية وخاصة منها المساعدات التي كانت تمنحها البلدية للمواطنين الذين تضرروا أكثر بسبب حرب التحرير.

وللتصدي لهذه الوضعية، اتخذت الدولة عدة تدابير نذكر من بينها أساسا:

-تنظيم دورات تدريبية وملتقيات لصالح موظفي البلدية الذين كان لهم الفضل الكبير لتسيير البلديات.

-القيام في سنة 1963 بإصلاح إقليمي، يتمثل في تخفيض عدد البلديات من 1578 الموروثة عن الاستعمار إلى 632بلدية[13] ، ويهدف هذا الإصلاح إلى توسيع حجم البلديات للتخفيف من عجزها في الوسائل البشرية.

-تعيين لجان خاصة على (délégation spéciale) مستوى كل بلدية تقوم بتسيير الشؤون المحلية، ويترأس كل لجنة خاصة رئيسا يقوم بوظيفة رئيس البلدية وهذا في انتظار إعداد قانون بلدي جديد للجزائر المستقلة.[14]

### 2-2-2.المرحلة الثانية :ابتداء من 1967 إلى1981

كانت بمثابة تتويج لنتائج مداولات الإصلاح الخاصة بالفترة الأولى، وتتميز عن سابقتها بأن تم خلالها إرساء أول تنظيم بلدي في الجزائر بعد استقلالها من خلال أول قانون بلدي.[15]

إن انعدام الإطار القانوني للبلدية إلى غاية سنة 1967 لا يعني انعدامها ككيان على مستوى الواقع التنظيمي المحلي في إطار التنظيم الإداري للدولة ككل، إذ عرفت الجزائر كيانا بلديا تمثل في البلدية الفرنسية التي ورثتها عقب الاستقلال والتي وجدت طبقا للقانون البلدي الفرنسي الصادر شهر أبريل1884.[16]

---

13 **المرسوم رقم** 63-189 **الصادر بتاريخ** 31 **ماي** 1963 ، **المتضمن تخفيف عدد البلديات، ج ر ج ج العدد** 36 **لسنة**1963 .

14 **لباد ناصر، القانون الإداري، التنظيم الإداري، مطبعة قالمة، سنة** 2001 ، **ص ص**168 ، 169.

15 **انظر الأمر**67-24 **المؤرخ في** 18/01/24 ، **المتعلق بالبلدية،.ج ر ج ج العدد** 06 **لسنة** 1967 ، **المعدل والمتمم بالقانون رقم** 18-09 **المؤرخ في** 1981/07/04 **ج ر ج ج العدد** 27 **لسنة**1981

16 Claude callot, les institutions d'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962), OPU 1987,P6

- أمام الوضع السابق الذكر، وجدت السلطات العليا نفسها آنذاك أمام خيارين أحدهما مر كما يقال أولهما يتمثل إما في اختفاء البلدية من خريطة التنظيم الإداري المحلي في بناء الدولة الجزائرية، على الأقل كمرحلة مؤقتة، وهو خيار لا شك من أن له تداعياته السلبية ونتائجه العكسية في حالة تبنيه، ذلك أنه سيهمش مشاركة المواطنين المحليين ويحرمهم من بناء دولتهم الفتية وذلك بحرمانهم من انتخاب ممثليهم في مجالس شعبية منتخبة ويوحي بأن هناك موقفا يقضي برفض مبدأ الانتخاب، وهو ما من شأنه أن يخلق هوة بين الحاكم والمحكوم، أما ثانيهما فيتمثل في حل تلك البلديات كإجراء إداري أولي، يعقبه تنظيم انتخابات بلدية .[17]

في حقيقة الأمر منذ الوهلة الأولى، كان هناك اتجاه يرمي إلى جعل البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري المحلي الجزائري، وفي هذا الإطار وبغية سد الفراغ وترجمة ذلك الاهتمام، ونتيجة عدم التمكن من إجراء انتخابات بلدية، اتخذت السلطات الحاكمة إجراءات انتقالية تمثلت أساسا في الآتي:

1-تعويض اختفاء السلطات العمومية المحلية البلدية بمندوبيات خاصة معينة تحل محل المجلس البلدية الموروثة ابتداء من صائفة 1962 ، ونشير في هذا الإطار إلى أن طريقة المندوبية الخاصة ليست طريقة جزائرية، وإنما طريقة استعمارية تضمنها القانون البلدي الفرنسي سنة 1884 وتحديدا في مادته 44 وتم اعتماد هذا الأسلوب من طرف السلطات الاستعمارية في الجزائر سنة 1956 ، بعدها تم اعتماده بشكل بارز في الجزائر عقب توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992وتعمم على كامل التراب الوطني بعد حل المجلس الشعبية المنتخبة تعدديا.[18]

2-الإصلاح الإقليمي للبلديات بمقتضى المرسوم رقم 63-189 المؤرخ في 1963/05/16 ، المتضمن إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات[19]، الذي عمل كما أشرنا سابقا إلى تقليص عدد البلديات من 1578 إلى 632 بلدية.

---

17 انظر ج ر ج ج، العدد 53 لسنة1989 .

18 لباد ناصر، مرجع سابق، ص .180.

19 انظر ج ر ج ج، العدد 35 لسنة1963 .

3-مساهمة البلدية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاعتماد على جهازين يتمثلان في لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي، تتكون من ممثلين عن السكان وتقنيين لهم خبرة في تسيير شؤون المرافق العامة والمشاريع الخاصة، تنحصر وظيفتها في بعث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلدية، وذلك بتقديم اقتراحات وآراء حول مشروع الميزانية، والمساهمة في دفع التنمية المحلية.[20]

- أما الجهاز الثاني فهو المجلس البلدي للتنشيط الاشتراك[21] ، تنحصر مهامه في تنظيم وتسيير المؤسسات الشاغرة، ويتألف من رؤساء البلديات، لجان التسيير الذاتي، ممثل الحزب الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الجيش والسلطات الإدارية في البلدية أو ما يطلق على تسميتها بالبعثة الإدارية.

- فيبدو أن مسعى السلطة آنذاك من وراء اتخاذ الإجراءات المذكورة، خاصة الإجراء الثاني كان يهدف إلى عدم التوسيع من حجم البلديات بدافع التخفيف من وطأة نقص الإطار البشري علاوة على السماح باستعمال عقلاني للموارد المالية المتاحة آنذاك .[22]

- فمن أهم ما يميز هذه الفترة أنها أ رست أرضية التنظيم الإداري البلدي بالجزائر، حيث صدر فيها الأمر رقم67-24 المؤرخ في 1967/01/18، المتعلق بالبلدية، الذي تضمن النص على المجلس الشعبي البلدي كجهاز مداولة بين الأعضاء المنتخبين وأتبعه بجهاز آخر يشرف على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي هو المجلس التنفيذي البلدي، وهو جهاز منبثق عن المجلس الشعبي البلدي.

---

20 **بمقتضى الأمر رقم**62 -04 **لسنة** 1962، **ج ر ج ج العدد** 07 **المؤرخ في** 08/16/ 1962، **أنشئت لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي.**

21 **بموجب المرسوم لسنة** 1963، **ج ر ج ج العدد**15 **المؤرخ في** 1963/03/22، **أنشئ المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي.**

[22] Messaoud Mentri, L'administration En Question, Réflexion Sur Administration Administrés, Opu Alger,1988, P08

### 2-2-3.مرحلة التعددية الحزبية:

ونظرا للتطور الاجتماعي والاقتصادي والتركيبة البشرية للمجتمع الجزائري، وقصد مواكبة ومسايرة هذا التطور الطبيعي للمجتمع، كان لزاما إصدار قانون للبلدية في ثوب جديد لأنه التعديل الأول وكان ذلك بمقتضى القانون رقم81 - 09، المؤرخ في 1981/07/04 [2] والذي تلته مراسيم تطبيقية تعزز من خلالها الدور التنموي للبلدية وذلك بإعطائها كل الصلاحيات، لتنسق وتنظم عملها مع باقي القطاعات التي تتقاطع معها بشكل عام في تسيير شؤون المواطن وبالأخص فيما يتعلق بإنجاز المشاريع التنموية.

فلقد توالت الإصلاحات في قطاع الجماعات المحلية لترقيتها للدور المنوط بها في مجال التنمية المحلية، حيث صدر قانون 84-09 المؤرخ في 1984/02/04، المتعلق بالتنظيم الإقليمي والذي رفع عدد البلديات إلى 1541 بلدية، ومرة أخرى توسعت عملية إصلاح البلدية لكن من منطلق دستوري، حيث انتقلت البلدية بموجب دستور 1989 و1996 [3] ، من بلدية أحادية الحزب الواحد إلى بلدية ذات تعددية سياسية، وكان نتاجا لذلك صدور قانون90-08 المؤرخ في 1990/04/07، المتعلق بالبلدية، والذي ألغى[4]بصفة نهائية أحكام الأمر 67-24 المؤرخ في 1967/02/18.

نرى أن هذه الإصلاحات تعد بمثابة تأهيل إداري وسياسي واقتصادي للإدارة المحلية وبالأخص على مستوى البلدية، لجعلها أكثر استعدادا للمتغيرات المستقبلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إشراك المواطن إلى جانب الإدارة المحلية في تسيير ومراقبة شؤونه المحلية، عن طريق ممثليه في المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر صرحا ديمقراطيا للتمثيل السياسي لكل الانتماءات السياسية، المنبثقة عن دستور1989 .

# الفصل الرابع

# الدراسة الميدانية

## – مقدمــة الفصل:

لقد تم التعرض في الفصول السابقة للباب الأول من هذه الدراسة، إلى الجانب المنهجي لموضوع المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية، على مستوى البلدية التي انتخبوا فيها، حيث تم التطرق لأهمية المفهوم المنتخب المحلي الذي يقدمه كالإنسان نتاج لمحيط الاجتماعي ولبيئته الاجتماعية ولمنظومته اجتماعية، اقتصادية، ثقافية بالدرجة الأولى قبل ما يكون نتاج لبيئة سياسية رسمية عقلانية (على الحزب السياسي)، كما تم بروز التصور العام الذي يقصده أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو مقتصر على الأمور اليومية الروتينية للتسيير البلدي مع غياب وعي لدى المنتخبين المحليين لتصور استباقي مدروس لمفهوم الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية، من خلال تحليلنا للخطاب السياسي للمنتخبين المحليين، ثم تم العمل على إبراز المجالس الشعبية البلدية كأحد أهم أشكال وآليات مشاركة هؤلاء الأفراد في تنمية بلديتهم، كما تم التعرف على طبيعة هذه المجلس في الجزائر، وإبراز تصورهم في الاطار إدارة وتسيير التنمية الحضرية.

وسيتصدى هذا الفصل، لتوضيح أهم الخطوات والإجراءات في تفريغ البيانات والمعطيات لدراستنا هذه، وذلك بدءا بمنهج الدراسة، ثم إبراز أهم الأدوات المتبعة في جمع البيانات، وأخير تحديد وتوضيح أهم استنتاجات العامة.

### 1. منهج الدراسة: (وصف المنهجية المستعملة)

باعتبار أن اختيار منهج الدراسة يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الموضوع وأهدافه كما سبقت الإشارة في الفصل الأول فقد أرينا أن المنهج الاثنوغرافي، يمثل أنسب أنواع هذه المناهج، وأكثرها ملائمة مع طبيعة موضوع البحث، الذي يهدف أساسا إلى وصف وتفسير ظاهرة المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية، من خلال وجهة نظر أعضاء هذه المجالس، باعتبارهم أفرادا فاعلين في هذه العملية الاجتماعية، وذلك لأن عددهم يعد قليلا نسبيا، أي يمكن التحكم فيه على مستوى ولاية معينة، حتى وإن كان في ذلك بعض الصعوبة، كما تم توضيحه سابقا من خلال ذكر أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة.

## 2. أدوات جمع البيانات:

إن أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي كثيرة ومتنوعة، حيث تعتبر أهم الوسائل لاختبار فروض الدراسة في الميدان وإثبات مدى صحتها أو عدم صحتها والإجابة بذلك عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، حيث يعتبر المنهج المتبع في البحث المحدد الرئيس لاختيار أكثر هذه الأدوات ملائمة لجمع البيانات الكمية والكيفية والحقائق الميدانية المرتبطة بالظاهرة المدروسة، حيث لا يمكن للباحث الاجتماعي أن يحقق الأهداف المرجوة من بحثه، إلا إذا اعتمد أساسا علميا سليما عند تصميمه لهذه الأدوات مما يزيد من سلامة النتائج التي يتوصل إليها، فأدوات جمع البيانات تعتبر بالنسبة للباحث بمثابة الوسيط بين ما يدرسه، وما ينطلق منه نظريا وبين ما يوجد في واقع أو ميدان الدراسة، وعليه؛ فكلما كانت هذه الأدوات ملائمة أكثر ومعدة بطرقة مضبوطة تغطي كل جوانب الظاهرة المدروسة، كلما زادت القيمة العلمية للنتائج المتوصل إليها.

- ويمكن عرض أهم أدوات جمع البيانات، التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث، كما يلي:

### 2-1. الملاحظة بالمشاركة:

تعتبر الملاحظة بالمشاركة من أكثر الوسائل العلمية أهمية وأوسعها انتشار ابين العلماء والباحثين، لجمع المعلومات والحقائق من الميدان، حيث تعرف على أنها صيغة تضم مجموعة من الأسئلة الموجهة للأفراد المبحوثين، بقصد الحصول على المعلومات وبيانات معينة من الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة.

- لقد اعتمدنا في تصميم الأسئلة البحث، المتعلقة بدراسة المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية، وبعد عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في هذا النوع من الدراسات تم تقسيمها كما يلي:

**– القسم الأول:** يتمثل الأسئلة موجها الى المبحوثين تحمل دلالات واضحة وبارزة عن الجهة التي تقوم بإجراء البحث، أي عنوان الدراسة واسم الطالب الذي يقوم بها واسم المشرف.

– **القسم الثاني** :يتمثل في المعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المبحوثين المرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع البحث، وقد تم تقسيم أسئلة الاستمارة في هذا القسم إلى خمس محاور كالآتي:

- **المحور الأول**: يتمثل في المعلومات أو البيانات الشخصية، التي تخص المبحوثين كالجنس والسن والمستوى التعليمي.

- **المحور الثاني**: حول الفرضية الفرعية الأولى ونسعى من خلال هذه الأسئلة إلى التعرف على مدى أهمية المفهوم المنتخب المحلي الذي يقدمه كالإنسان نتاج لمحيط الاجتماعي ولبيئته الاجتماعية ولمنظومته اجتماعية، اقتصادية، ثقافية بالدرجة الأولى قبل ما يكون نتاج لبيئة سياسية رسمية عقلانية وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المحور، لم يواجه فيه المبحوثين أي صعوبة، سوى في التفرقة بين مصطلحي اللامركزية وعدم التركيز لتقاربهما في المعنى واختلافهما البسيط في الدلالة.

- **المحور الثالث**: حول الفرضية الفرعية الثانية ونسعى من خلال الأسئلة المطروحة الى توضيح التصور العام الذي يقصده أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو مقتصر على الأمور اليومية الروتينية للتسيير البلدي مع غياب وعي لدى المنتخبين المحليين لتصور استباقي مدروس لمفهوم الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية، من خلال تحليلنا للخطاب السياسي للمنتخبين المحليين ما هو جدير بالذكر هنا أن هذا المحور بالذات، عرف تغييرات عديدة بعد اللبس الشديد الذي لمسناه من طرف المبحوثين أثناء طرحنا للأسئلة الأولية، خاصة بالنسبة للأسئلة التي تحتوي على مصطلحات قانونية وإدارية والإقالة، الإقصاء، التصديق الصريح، الحلول، مما دفعنا إلى إلغاء هذه الأسئلة ومحاولة إعادة صياغتها بشكل آخر.

- **المحور الرابع**: حول الفرضية الفرعية الثالثة ونسعى من خلال الأسئلة المطروحة الى توضيح العمل المجالس الشعبية البلدية كأحد أهم أشكال وآليات مشاركة هؤلاء الأفراد في تنمية بلديتهم. ولابد من الإشارة هنا إلى أن

هذا المحور عرف إلغاء السؤال المتعلق بصناديق تمويل البلدية، بعدما لمسناه خلال طرح سؤال حولها، من غموض لدى المبحوثين حول هذه الصناديق ودورها في تنمية البلديات.

- **المحور الخامس:** حول الفرضية الفرعية الرابعة ونسعى من خلال الأسئلة المطروحة الى توضيح طبيعة هذه المجالس في الجزائر، وإبراز تصورهم في الإطار إدارة وتسيير التنمية الحضرية. يمكن القول إن هذا المحور، لم يعرف سوى بعض التعديلات البسيطة في طريقة صياغة الأسئلة لزيادة توضيح المعنى بشكل أفضل.

- **وأخيرا،** يمكن القول إن هذه الصيغة الملاحظة بالمشاركة بعد التعديلات التي طرأت عليها، من جراء الدراسة الاستطلاعية واستشارة بعض الأساتذة المهتمين بهذا المجال من الدراسة، بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة تتيح للمبحثين فرصة أحسن للتعبير عن وجهة نظرهم بشكل أكثر حرية، مما يضفي على الإجابات بعض الثراء في المعلومات التي قد تغيب عن الباحث والتي يمكن الاستفادة منها في تحليل النتائج المحصل عليها بعد ذلك.

**2-2. المقابلة غير الموجهة:** إن المقابلة إذن عبارة عن عملية اجتماعية تحدث بين شخصين أو أكثر أو هي تفاعل لفظي بين فردين أو أكثر في موقف مواجهة، فهي عبارة عن محاولة لاستثارة بعض المعلومات أو التعبيرات لدى شخص ما، حول خبراته وآرائه ومعتقداته وهذا ما حاولنا تحقيقه، بإجراء بعض المقابلات، مع بعض أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان، خاصة أثناء الدراسة الاستطلاعية وذلك بهدف:

-اختبار الاسئلة التجريبية لمعرفة مدى استجابتها من حيث المحتوى لفهم وادراك المبحوثين.

-معرفة مدى تغطية أسئلة لموضوع البحث وأهدافه.

-ملاحظة ما يطرأ على المبحوثين من تغيرات وانفعالات أثناء إجراء الدراسة.

-الحصول على معلومات أكثر ثراء وشمولية وعمقا، بما يفيدنا في تحليل النتائج المتحصل عليها من المبحوثين وتفسيرها بطريقة موضوعية سليمة.

-وأخيرا، يمكن القول إن المقابلة أو المقابلات التي تم القيام بها، كان لها بالغ الأثر في إجراء التعديلات الجوهرية على موضوع البحث وتحليل نتائجه الميدانية.

### 2-3. السجلات والوثائق (المواثيق والمراسيم والقوانين)

لقد تمت الاستفادة بكل ما أمكن الحصول عليه من الوثائق والسجلات، التي تخدم موضوع الدراسة، سواء في الجانب النظري أو في الجانب المنهجي، وبشكل خاص عند تحديد مجالات الدراسة والعينة، ومن أهم الوثائق الرسمية التي تم استخدامها، ما يلي:

-الدستور الوطني القديم والجديد وكذلك قوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالبلدية والولاية والانتخابات.

-الدراسات المنوغرافية والبطاقات التقنية حول البلديات التي شملتها الدراسة وكذلك مختلف السجلات والوثائق الموجودة بالولاية من ميزانيات وبرامج تنمية بلدية (P.C.D).

**3. المجال الدراسة:** باعتبار أن موضوع بحثنا يتناول ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية الحضرية، فإن المجال البشري لدراستنا يتمثل في أعضاء المجلس الشعبي البلدي الموزعين على بلدية تلمسان، وذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم :(1 ) أعضاء المجلس الشعبي البلدي على بلدية تلمسان.**

| الترتيب | اسم المجلس الشعبي البلدي | عدد الأعضاء |
|---|---|---|
| 1 | (م.ش.ب) لبلدية تلمسان | 33 |

من خلال هذا الجدول نجد أن العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي الموزعين على بلدية تلمسان، الثلاثة وثلاثون، هو ( 33 ) عضوا.

4. **تفريغ وتحليل البيانات والمعطيات:** تعتبر عملية تفريغ وتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها من الميدان، من أهم الخطوات المنهجية في الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتأكد الفعلي من نتيجة اختبار فروضها، حيث يتمثل الهدف الأساسي من التحليل في ترتيب وتنظيم وتصنيف البيانات، وإبراز العلاقات والارتباطات بين الظواهر، بما يمكن من التفسير العلمي الدقيق لها.

- لقد تم الاعتماد في دارسة موضوع المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية،

على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة بالمشاركة والمقابلة الغير موجهة كتقنية أساسية لجمع المعلومات من الميدان، حيث تمت عملية تفريغ البيانات بنفس طريقة ترتيب محاورها، فكل محور منها يهدف إلى إثبات صحة أو عدم صحة فرضية من فرضيات البحث، وطبعا إلى جانب ذلك البيانات الشخصية للمبحوثين وقد تم ذلك على النحو التالي:

- تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين.
- تحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى.
- تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية.
- تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة.
- تحليل بيانات الفرضية الفرعية الرابعة.

حيث تم الاعتماد على تصميم جداول إحصائية لتفريغ وتحليل البيانات، التي تصف وتعرض لنا نتائج الدراسة الميدانية للظاهرة، بنسب مئوية مضبوطة، أما فيما يخص التعليق، فقد جمعنا بين الأسلوبين الكمي والكيفي من خلال الاستفادة من النسب المئوية المتحصل عليها من الجداول، فكما يقول" حسن الساعاتي "أن الأسلوب الكمي ببياناته الإحصائية، لا يكفي وحده لفهم الظواهر الاجتماعية أو حتى جوانب معينة منها كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية فهما متعمقا، بل يجب الاستعانة بالأسلوب الكيفي أيضا، لأن ذلك يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة

الشمولية الأمر الذي يساعدنا على دقة التحليل وضبط التفسير وبخاصة في البحوث الاجتماعية، التي تتطلب نوعا خاصا من المعالجة يتناسب مع طبيعتها[1] وذلك للوصول إلى نتائج ميدانية تبرز مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة النظرية.

**4-1.المجتمع البحث:** تعتبر عملية تحديد مجتمع البحث، من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية حيث يعرف مجتمع البحث على أنه" :جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها، وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث الذي يشمل جميع أسماء وعناوين مفردات المجتمع."[2]

باعتبار أن موضوع بحثنا يتناول موضوع:

**المجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية الحضرية.**

**"دراسة اثنوغرافية للمجلس الشعبي البلدي لتلمسان."**

ويمكن التعرف أكثر على خصائص المبحوثين من خلال الجداول التالية:

**الجدول رقم :(2) توزيع المبحوثين حسب الجنس**

| الفئات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 27 | 77,14% |
| أنثى | 8 | 22,86% |
| **المجموع** | **35** | **100,00 %** |

طريقة حساب النسبة المئوية ذكر: (27 * 100) / 35 = 77,14%

1 حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، نسق جديد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1982 ، ص196 .

2 علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة، cirta copy، قسنطينة، الجزائر،2006 ، ص 131.

**المصدر :إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم (2)**

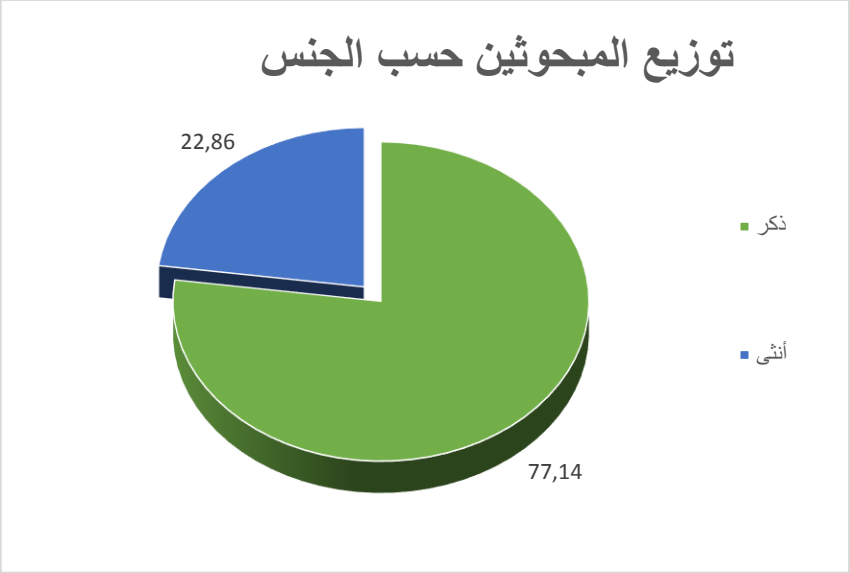


يبين الجدول رقم (2) وتمثيله البياني، أن أعلى نسبة من المبحوثين كانت من الذكور حيث قدرت بـ (77,14%)، في حين قدرت نسبة الإناث بـ (22,86%) وهي نسبة جد منخفضة، إذا ما قورنت بنسبة الأولى، مما يشير بوضوح إلى أن المرأة مازالت تعاني من حالة نقص المشاركة في الحياة السياسية في الجزائر، بالرغم من كل ما قيل وما يقال حول هذا الموضوع، كما قد يكون هذا راجع إلى صعوبة العمل داخل المجالس الشعبية البلدية، فالعمل داخل هذه المجالس عادة ما يتطلب تضحيات كثيرة وتخصيص وقت كبير للاستماع لمشكلات المواطنين وانشغالاتهم، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية التي قد تلقى على كاهل المنتخب البلدي، من متابعة ميدانية لسير المشروعات وكثرة التنقل بين مختلف الإدارات وما إلى ذلك من المتاعب، التي قد تشكل مشقة على النساء، خاصة إذا كن متزوجات ومسؤولات عن الأسر، كما أن هذا قد لا يتناسب مع صورة المرأة المحترمة في الثقافة الجزائرية، خاصة في المجتمعات التي لا تزال تتميز ببعض التحفظ على مستوى المجالس التي تقع في البلديات ذات الطابع الريفي أو القروي.

- ومع هذا تبقى هذه النسبة لا بأس بها، إذا ما قورنت بالسنوات الماضية، خاصة في عهد الحزب الواحد، فهي في تزايد مستمر بعد الانفتاح السياسي، الذي عرفته البلاد واقتناع السلطات الجزائرية، بضرورة إشراك المرأة في كل مناحي

الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد، بما في ذلك مشاركتها في إحداث التنمية على المستوى الحضري للبلديات.

**الجدول رقم :(3) توزيع المبحوثين حسب السن.**

| الفئات العمرية | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 40 - 35 | 6 | 17,14% |
| 45 – 41 | 10 | 31,43% |
| 50 - 46 | 9 | 25,71% |
| 55 - 51 | 4 | 14,29% |
| 60 – 56 | 3 | 8,57% |
| 65 – 61 | 1 | 2,86% |
| **المجموع** | **33** | **100,00 %** |

**المصدر :إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم(3)**

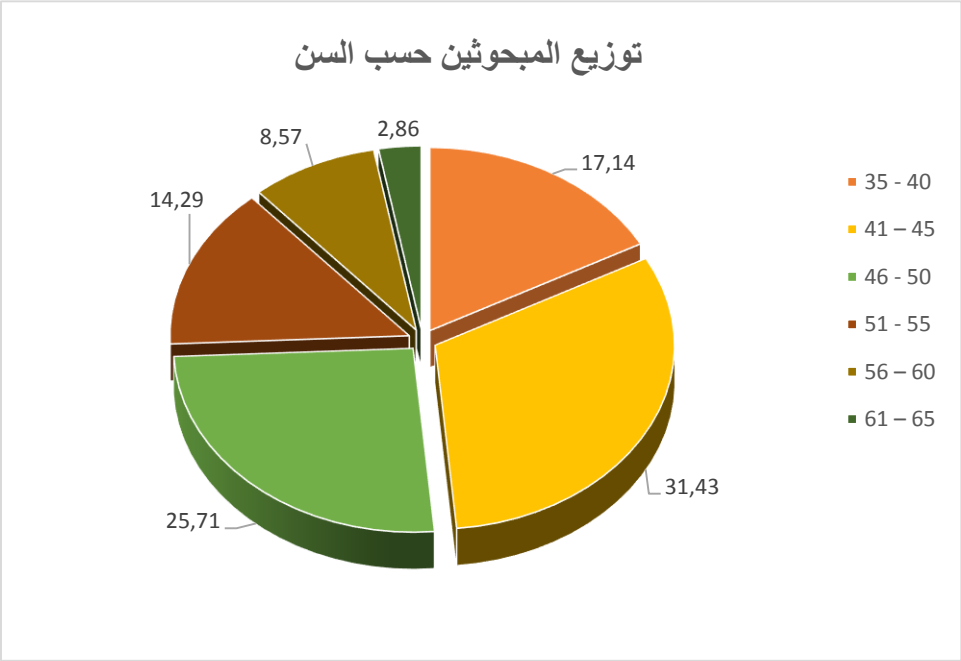

يكشف الجدول رقم (3) وتمثيله البياني، أن النسبة المئوية المتعلقة بالفئة ما بين(41-45) سنة تمثل (31,43%) وهي أعلى نسبة في الجدول، تليها النسبة المتعلقة بالفئة ما بين (51-55) سنة والتي تمثل (14,29%)، ثم النسبة المتعلقة بالفئة ما بين (46 - 50 ) سنة والتي و تقدر بـ (25,71%) والنسبة المئوية المتعلقة بالفئة ما بين (35-40) تمثل (17,14%) وهذا ما يشير بوضوح إلى أن معظم أعضاء المجلس الشعبي البلدي الذين شملتهم الدراسة في متوسط العمر، أي بين 36 و 55 سنة، ولعل هذا ما يؤكد على أن الأشخاص في هذا العمر يكونون أكثر نضجا وخبرة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدر لا بأس به من الحيوية والنشاط، اللازمين للعمل داخل المجالس الشعبية البلدية لاسيما في معالجة القضايا العالقة داخل هذه المجالس، سواء مع المواطنين أو مع الإدارة.

- **بينما يلاحظ** أن نسبة الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين (25- 35) منعدمة تماما، أي يمكن الجزم بأن مجمل المجلس الشعبي البلدي للبلدية تلمسان، لا تحتوي على أي عضو عمره أقل من ( 35 ) سنة، وهذا ما يدل من جهة على عزوف الشباب عن الحياة السياسية، ومن جهة أخرى يمكن أيضا تحميل المسؤولية للأحزاب لعدم تقديمها للشباب اليافعين في ترتيب قوائمها الانتخابية، رغم أن معظمهم يحملون شهادات جامعية عليا مما يؤهلهم لقيادة هذه المجالس، ربما بطريقة أفضل ممن يمتلكون الخبرة، ولا يمتلكون العلم كما سيتم توضيح ذلك في الجداول اللاحقة.

- **بالإضافة** إلى ما سبق فقد وجد أن نسبة الأعضاء الذين تتراوح أعمارهم بين (56- 60) سنة كانت جد ضئيلة مقارنة بالنسب السابقة(8,57%) ، ونفس الشيء يقال على النسبة المتعلقة بالفئة ما بين (61- 65) التي تقدر بـ (2,86%) .

- والحقيقة أن ما يمكن قوله، بالنسبة لانعدام نسبة الشباب الأقل من (35) سنة من جهة وضعف نسبة الذين تجاوزت أعمارهم (55) سنة من جهة أخرى، هو أن الشباب بالرغم من أنه يمكن الاستفادة منه ومن حيويته

ونشاطه وحماسه، إلا أنه يعاني عادة من والتهميش والإقصاء السياسي، ولا يشارك كثيرا في إدارة الشأن العام للوطن، بالرغم أنه قد لا يكون عازفا عن الحياة السياسية، ولا يحمل موافقا من الأحزاب السياسية أو لا يثق بها وببرامجها.

- أما بالنسبة للفئة فبالرغم من قلة نشاطها، إلا أنه يمكن الاستفادة منها ومن خبراتها الفنية وتجاربها الميدانية والحياتية.

**الجدول رقم :(4) المستوى التعليمي للمبحوثين**

| الفئات التعليمية | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ابتدائي | 2 | 5,71% |
| متوسط | 4 | 8,57% |
| ثانوي | 12 | 40,00% |
| جامعي | 10 | 34,29% |
| دراسات عليا | 5 | 11,43% |
| **المجموع** | **33** | **100,00%** |

**المصدر :إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم (4)**

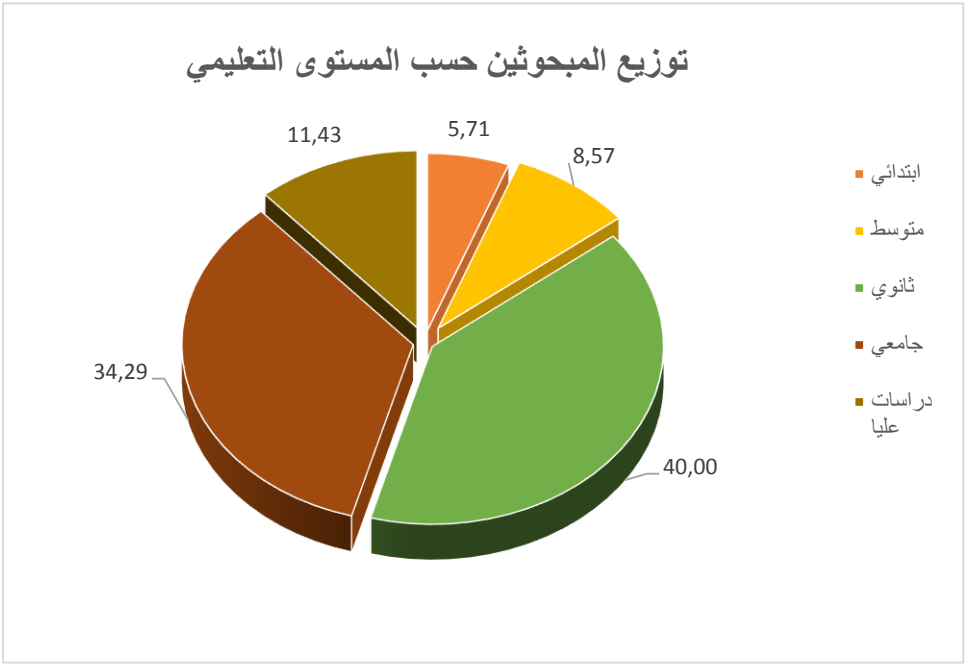

يبين الجدول رقم (4) وتمثيله البياني، أن أعلى نسبة هي (40,40 %) التي تمثل أعضاء المجالس الشعبية البلدية، الذين لديهم مستوى ثانوي، تليها نسبة (34,29 %) التي تمثل الأعضاء الذين لديهم مستوى جامعي (قبل التدرج)، وهما نسبتان متقاربتان نوعا ما هذا ما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأعضاء المجالس البلدية الحالية، مقارنة مع المجالس السابقة خاصة في عهد الحزب الواحد، حيث نجد أن نسبة الأعضاء الذين يحملون شهادات الدراسات العليا بين ماجستير ودكتوراه تقدر ب (11,43 % ) وهي نسبة لا بأس بها، إذا ما عرفنا أن هذا الأمر كان شبه منعدم في السابق، ومع هذا مازالت المجالس البلدية، تعرف بعض الأعضاء من أصحاب المستويين الابتدائي والمتوسط، وهذا ما نجده في بعض الأفراد الذين شملهم البحث، حيث تقدر نسبة الأعضاء ذوي المستوى المتوسط بـ ( 8,57%) ، ونسبة الأعضاء ذوي المستوى الابتدائي بـ ( 5,71%) .

- بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع) خاصة الجامعيين (من جهة وتنافس الأحزاب في تقديم أحسن المرشحين وأكثرهم تعليما لكسب المزيد من الأصوات الانتخابية من جهة أخرى.

- أي أن انخفاض المستوى التعليمي لأعضاء ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، كان من أهم الأسباب والعوامل أو بالأحرى المبررات، التي بررت بها الدولة فكرة الوصاية الإدارية التي تفرضها على المجالس المنتخبة بشكل عام، وعلى المحلية منها بشكل خاص كما يعتبر هذا العامل بالذات، الوتر الحساس الذي تدق عليه جميع الأحزاب السياسية عند تقديمها للقوائم الانتخابية لسكان البلدية ومع هذا فإنها تبرر أحيانا تقديمها بعض المستويات الابتدائية أو المتوسطة للمرشحين، بتوافر عامل الخبرة لديهم أو المكانة الاجتماعية، التي تمكنهم من الحصول على أصوات سكان البلدية وسنوضح هاتين النقطتين بشكل أكثر من خلال الجداول اللاحقة.

**الجدول رقم :(5) التخصصات العلمية للمبحوثين**

| الفئات العلمية | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| لا شيء | 2 | 42,86% |
| تخصصات تقنية | 4 | 28,57% |
| تخصصات اجتماعية | 12 | 17,14% |
| تخصصات أدبية | 10 | 2,86% |
| تخصصات طبيعية | 5 | 8,57% |
| **المجموع** | **35** | **100,00%** |

**المصدر :إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم(5)**

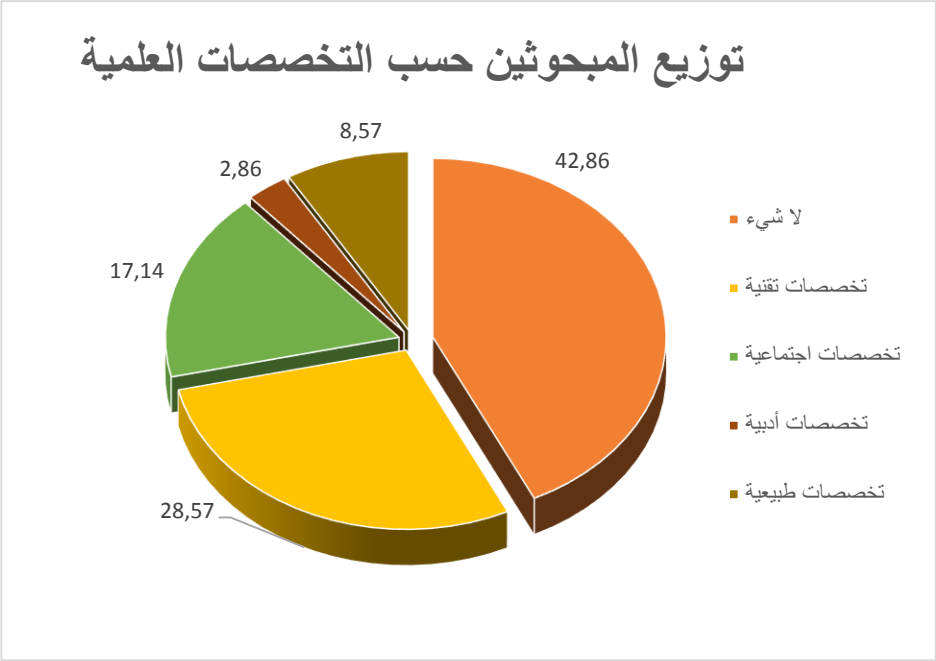


يكشف الجدول رقم (5) وتمثيله البياني، أن أعلى نسبة فيه هي (42,86%) والتي تمثل الأعضاء الذين ليس لديهم أي تخصص علمي واضح، أي من أصحاب المستويات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، أما بالنسبة للأعضاء الذين لديهم مستوي جامعي فإن أصحاب التخصصات التقنية، خاصة تخصص الهندسة التهيئة العمرانية والهندسة

المعمارية، فقد قدرت بـ (28,57%)، مع العمل أن مثل هؤلاء المهندسين والأساتذة الجامعيين، يمكن أن يكونوا ذوي نفع كبير للبلدية، لاسيما في مجال تخصصهم، الذي يعتبر من أهم اختصاصات المجالس، كما سبق توضيحه في الجزء النظري المتعلق باختصاصات المجالس الشعبية البلدية في مجال التهيئة العمرانية، أما بالنسبة لأصحاب التخصصات الإنسانية والاجتماعية، فقد قدرت نسبتهم بـ (17,14%)، حيث كان تخصصا الاقتصاد والحقوق أكثر التخصصات الإنسانية والاجتماعية انتشار بين أعضاء المجالس الذين شملتهم الدراسة، حيث يمكن الإشارة هنا إلى أنه يمكن الاستفادة من هذين التخصصين في مجال الإدارة وإعداد ميزانية البلدية ومختلف الأعمال المرتبطة بالإدارة والتسيير.

- أما بالنسبة لباقي التخصصات فقد كانت نسبة(2,86%) ، بالنسبة للتخصصات الأدبية خاصة اللغات ونسبة(8,57%) ، بالنسبة للتخصصات الطبيعية كالطب والبيولوجيا.

ويمكن القول عنها أنها تخصصات تعتبر بعيدة نوعا ما عن عمل البلدية خاصة في مجال الإدارة والتسيير.

**الجدول رقم :(6) الانتماءات السياسية للمبحوثين.**

| الفئات السياسية | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| FLN | 12 | 34,29% |
| RND | 9 | 25,71% |
| PT | 6 | 17,14% |
| حمس | 4 | 11,43% |
| FNA | 3 | 8,57% |
| حركة النهضة | 1 | 2,86% |
| حركة الإصلاح | 0 | 0% |
| الأحرار | 0 | 0% |
| **المجموع** | **35** | **100,00%** |

المصدر :إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم (6)

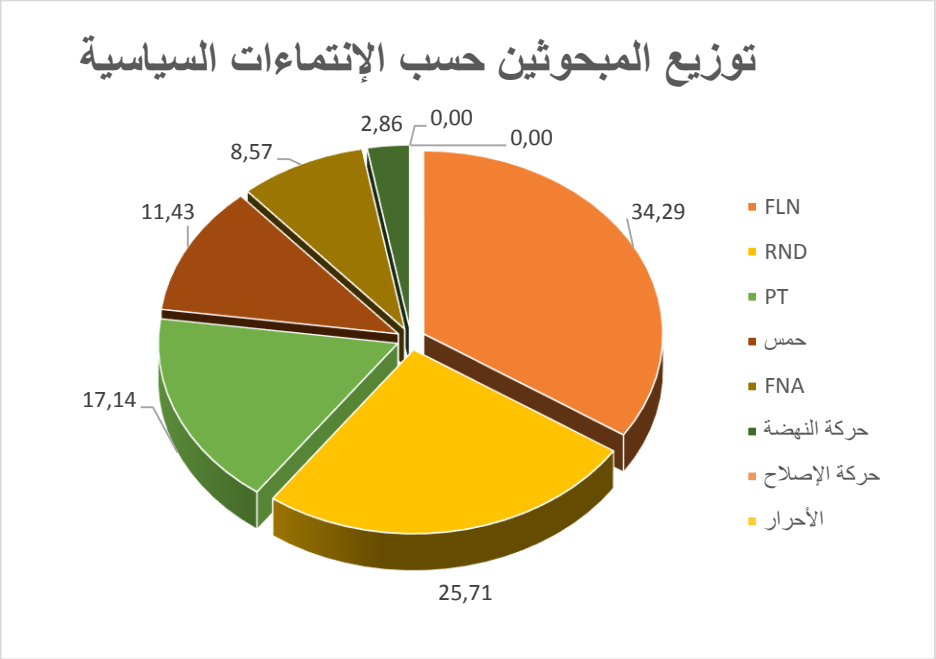


يوضح الجدول رقم (6) وتمثيله البياني، أن أعلى نسبة فيه هي (34,29%) التي ثم تليها نسبة ، (FLN) تنتمي عقائديا وايدولوجيا لحزب جبهة التحرير الوطني أو ويمكن القول أن (25,71%) (RND) التي تمثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي أو(معظم أعضاء المجالس الشعبية البلدية الذين شملتهم الدراسة من هذين الحزبين، اللذين فازا بالأغلبية وبنسب متقاربة نوعا ما في الانتخابات المحلية البلدية الأخيرة، التي أجريت في 27 نوفمبر 2021 بالبلديات التي شملتها الدراسة، أما نسب الأحزاب الأخرى فقد كانت بـ (PT) ضئيلة نسبيا بالمقارنة مع الحزبين السابقين، حيث قدرت نسبة حزب العمال أو (17,14%)، ونسبة حركة حمس بـ (11,43%) ، ويمكن القول أن النسبة المقدرة بـ (8,57%) (FNA) لجبهة الوطنية الجزائرية أو الثلاثة السابقة كانت متقاربة جدا، أما باقي الأحزاب الأخرى فقد كانت نسبها منعدمة جدا، وهي كالاتي (2,86% ) لحركة النهضة، و (0,00 %) للأحرار، و(0,00 %) لحركة الإصلاح وهي نسب منعدمة جدا بالمقارنة مع الحزبين المكتسحيْن، اللذين يسيطران بشكل متقارب على المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان التي شملتها الدراسة، وهذا ما له بالغ الأثر على سير مداولات هذه المجالس، خاصة أثناء مناقشة قضايا وأمور تنمية البلدية وأثناء التصويت على القرارات المهمة في المداولات.

- يمكن القول، أن التشكيلة السياسية للمجلس التي شملتها الدراسة، كانت موزعة بين ستة أحزاب تسيطر عليها بشكل كبير جبهة التحرير الوطني ثم يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حيث أن هذان الحزبان مع حركة حمس يمثلون ما يعرف بالتحالف الرئاسي، أي أنهم قادة محليون لهذا التحالف.

- وأخيرا، عمل هذا الفصل على إبراز الكيفية التي تم الاعتماد عليها في عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من الميدان، والتي تتمثل في العرض عن طريق الجداول الإحصائية والتحليل الكمي والكيفي لنتائجها ونسبها المئوية، على خلفية الدراسة النظرية كما سيتضح ذلك من خلال الفصل اللاحق، كما تم تحديد خصائص المبحوثين في الدراسة وتوضيح كيفية اختيارهم.

## 5. استنتاجات العامة:

- **تمهيد:** بعد التعرض الفصل السابق إلى أهم الإجراءات المنهجية، المتبعة في إنجاز الجانب الميداني من هذا البحث، سيتم عبر هذا الفصل، عرض وتحليل أهم النتائج واستنتاجات العامة التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك وفقا لمحاور معينة، ونكتشف مختلف الجوانب المرتبطة بها، كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية، مما يزيد من توضيح الرؤية وتعميق النظرة، لإثبات صحة أو عدم صحة فرضية معينة من فرضيات البحث.

### 5-1.النتائج الفرضية الفرعية الاولى:

لقد كشفت معظم الجداول والتمثيلات البيانية المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى، إذا كان هذا المنتخب كالإنسان نتاج لمحيط الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي انتخبته، هو نتاج لمنظومة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية بالدرجة الأولى قبل ما يكون نتاج لبيئة سياسية رسمية عقلانية، وذلك بتأكيد عدد كبير من المبحوثين قدرت نسبتهم بـ (34,29%) وهذا لأن من يكون نتاج لمنظومة اجتماعية وثقافية تأثر عليه المحيط الاجتماعي وبتالي وفي نفس الوقت منسجما مع نتاج لبيئة سياسية ويملك السلطة والقدرة على توجيه عجلة التنمية الحضرية، بالاتجاه الذي يراه مناسبا، فبأي حال من الأحوال ولهذا نجد أن المحيط الاجتماعي يأثر على المجلس الشعبي البلدي، هو عامل من العوامل الموجه الحقيقية لها،

وهي المحدد الأساسي لاتجاهها حيث ترى نسبة كبيرة من المبحوثين تقدر ب(17,14%) ، أن هذه السلطات ترى في هذه المجالس، الكثير من الأحيان اقتراحاتهم وقراراتهم بالصائبة لتحدد أولويات مشروعات حسب ما يتناسب مع مخططها الوطني، (P.C.D)التنمية الحضرية، من خلال مخططها وليس وفق ما يلبي الاحتياجات الحقيقية لسكان البلدية.

أما فيما يخص عامل السياسي هو يدل على أن التعددية السياسية أو الحزبية داخل المجالس الشعبية البلدية، لعبت دورا إيجابيا في الرفع من مستوى أدائها، بالرغم من كل الصعوبات التي تعاني منها هذه المجالس، سواء بسبب القانون أو بسبب الإدارة، حيث تؤدي تنوع التشكيلة السياسية داخل المجلس الواحد، إلى خلق نوع من الرقابة الذاتية الغير معلنة بين كل الأعضاء بمختلف توجهاتهم الإيديولوجية، مما يولد لديهم نوع من الحذر والتنافس في نفس الوقت وهذا ما يخدم المصلحة العامة لسكان البلدية ويدعم المجالس الشعبية البلدية في التنمية الحضرية.

- ومن خلال ما سبق، يتضح بشكل جلي أن نسب المؤشرات التي تدل على صدق الفرضية الأولى، كانت في معظمها إيجابية، ومع أن معامل الانتماءات السياسية يشير إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة نوعا ما، – ولكنه لا ينفيها تماما – يمكن الإشارة بتحفظ إلى **صحة الفرضية الفرعية الأولى التي مؤداها:**

"كلما زاد نتاج لمحيط الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي انتخبته ونتاج لبيئته السياسية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات."

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية الفرعية أصبحت، بمثابة النتيجة الفرعية الأولى لهذا البحث.

## 5-2.النتائج الفرضية الفرعية الثانية:

لقد تم التوصل من خلال البحث الميداني لهذه الدراسة، إلى أن التصور العام الذي يقصده أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو عبارة على الأمور اليومية الروتينية للتسيير البلدي مع غياب وعي لدى المنتخبين المحليين لتصور استباقي مدروس لمفهوم الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية، هو الأسلوب السائد في إدارة شؤون التنمية الحضرية، في مختلف

البلدية التي شملتها هذه الدراسة وهذا بتأكيد نسبة (17,14%) من المبحوثين التخصصات العلمية، الذين يجمع معظمهم على أن هذا التصور يأخذ صورة حول الوضع السائد في المجلس ، وهذا ما يشير بدوره، إلى نوع المعاناة التي تتعرض لها أعضاء المجالس الشعبية البلدية، عند إدارتها لشؤون التنمية الحضرية بالبلديات ، وذلك بسبب التعطيل الشديد، الذي يترتب عن هذا الأسلوب الإداري، بالإضافة إلى البيروقراطية المفرطة في الإجراءات والروتين الممل، خاصة عندما يتعلق الأمر تسير شؤون التنمية الحضرية، ومع ذلك إن التركيز أعضاء المجلس الشعبي البلدي من قبل الإدارة أو المركزية، يعتبر في الحقيقة خطوة إيجابية في سبيل تحقيق اللامركزية الإدارية أي أحسن من التركيز الإداري أو المركزية المتطرفة، خاصة إذا ا رفق ذلك حسن النية من طرف الدولة أو بالأحرى الحكومة، نحو تطوير هذا المبدأ إلى اللامركزية الإدارية الفعلية، التي تقتضي توزيع السلطات بشكل كافي، بين ممثلي الدولة أو أصحاب القرار فيها، وبين الهيئات المحلية المنتخبة وهذا في الحقيقة، ما ينشده أغلب المبحوثين، وذلك لضمان قدر أكبر من المرونة وحرية أكثر في الحركة، بما يقرب عملية اتخاذ القرار من القاعدة الشعبية، ويضمن فاعليتها في التنمية الحضرية، ويؤكد لها المساعي الجادة للحكومة، في ترسيخ مبدأ الديمقراطية، الذي يبدأ تجسيده الفعلي ابتداء من المستوى المحلي، والذي لا يمكن تحقيقه، إلا من خلال تشجيع المشاركة الاجتماعية بشكل أكثر للدولة في تسيير شؤون التنمية الحضرية.

- ومن خلال ما سبق، يتضح بشكل جلي أن نسب المؤشرات التي تدل على صدق الفرضية الثانية، كانت في معظمها إيجابية، ومع أن معامل التخصصات العلمية يشير إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة نوعا ما، – ولكنه لا ينفيها تماما – يمكن أن نؤكد بتحفظ إلى **صحة الفرضية الفرعية الثانية التي مؤداها:**

" كلما كان التصور العام الذي يقصده أعضاء المجلس الشعبي البلدي في تسيير الأمور اليومية الروتينية للتسيير البلدي مع غياب وعي لدى المنتخبين المحليين لتصور استباقي مدروس لمفهوم الظاهرة الحضرية والتنمية الحضرية."

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية الفرعية أصبحت، بمثابة النتيجة الفرعية الثانية لهذا البحث.

## 5-3.النتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

لقد كشفت معظم الجداول والتمثيلات البيانية، المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة، أن الولاية تعتبر أهم هيئة وصية بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية، وهذا بتأكيد عدد كبيرة من المبحوثين قدرت نسبتهم بـ (11,43%)، إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تحد من استقلالية المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير شؤون التنمية الحضرية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، هذا يعطي للولاية أو الوالي بشكل خاص صلاحيات كبيرة جدا، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية للبلديات، حيث نجد أن الدائرة قانونا تعتبر مجرد فرع إداري تابع للولاية ومساعد لها، فلا تمثل الدائرة هيئة أو جماعة محلية، لأنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية فهي تعمل مباشرة تحت السلطة الرئاسية للولاية، حيث كما هو معلوم أن الدوائر أساسا أنشئت لتقريب الإدارة المركزية من البلديات البعيدة نوعا ما عن مقر الولاية، وهذا ما يزيد من سلطة الدائرة في تلك البلديات، وتجعل أعضاء مجالسها في تعامل مباشر وشبه دائم معها، خاصة في مجال متابعة أعمال ومشروعات التنمية المحلية بالبلدية، مما يجعل هؤلاء الأعضاء يشعرون دائما أنهم تحت الوصاية المباشرة لها، فالولاية وكما هو رأي المبحوثين وحسب ما ورد في قانون البلدية، تبقى هي دائما الهيئة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والممثل الرسمي للدولة أو لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتصرف باسمها على تراب الولاية.

- كما تم التوصل من خلال البحث الميداني، إلى أن ممارسة هذه الوصاية تزداد بشكل خاص على أعمال هذه المجالس، خاصة فيما يتعلق بالتصديق والبطلان والحلول وذلك بنسبة (34,29%) من إجابات المبحوثين الذين أشاروا بشكل واضح إلى الدور الوصائي الكبير الذي تمارسه الولاية على أعمال مجالسهم، حيث تلزمهم في معظم الأحيان بالرجوع إليها في كل أمر من أمور التنمية الحضرية بالبلدية، مما يجعل أعضاء هذه المجالس في حالة تبعية شبه كاملة للولاية وهذا بدوره ما يتسبب في تعطيل وتأخر سير الكثير من مشروعات التنمية المحلية بالبلدية،

خاصة إذا علمنا أن معظم المبحثين يرون أن الصلاحيات التي يمنحها القانون البلدي لسنة ( 1990 ) غير كافية، ولا تمكنهم من أن يشاركوا بفاعلية في إدارة وتسير شؤون التنمية المحلية بالبلدية.

- كما أن الكثير من هؤلاء الأعضاء، يرون أن نظام الوصاية جاء لأسباب سياسية محضة أكثر منها تنظيمية، حيث تشعر الوصاية الإدارية أعضاء المجالس الشعبية البلدية بالعجز والتبعية شبه الكاملة للإدارة المركزية، مما يقضي على إحساسهم بالحرية والاستقلالية في مشاركة الدولة في إحداث التنمية الحضرية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

- ومن خلال ما سبق يتبين بشكل واضح، أن أغلب نسب المؤشرات التي تدل على صدق الفرضية الثالثة، كانت إيجابية وجد مرتفعة، حيث يؤكد هذا معامل الانتماءات السياسية، الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية متوسطة، مما يثبت **صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي مؤداها:**

- "إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تحد من استقلالية المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير شؤون التنمية الحضرية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها."

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية الفرعية أصبحت، بمثابة النتيجة الفرعية الثالثة لهذا البحث.

## 5-4.النتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

لقد كشفت معظم الجداول والتمثيلات البيانية المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة، أن الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، يضعف تصورهم في إدارة وتسيير التنمية الحضرية، هذا راجع التوجهات السياسية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، قد أكدت أكبر نسبة من المبحوثين، قدرت بـ (71,43%) من أحزاب التحالف الرئاسي يدل على أن التعددية السياسية أو الحزبية كلما زادت ما يخدم المصلحة العامة لسكان البلدية ويدعم مشاركة المجلس وإن كان لهذا التنوع في التشكيلة، بعض الآثار السلبية، خاصة إذا لم يملك الأعضاء الوعي الثقافي والفكري اللازمين، حيث قدرت نسبة من يرون أن التأثير السلبي يحدث ولكن إلى حد ما بـ (34,29%)

ومردهم في ذلك أن اختلاف التشكيلة السياسية لأعضاء المجلس، ما هي إلا أحد العوامل الثانوية لحدوث الخلاف، فهناك عوامل أخرى أشد تأثيرا، كما أن ليس كل الأعضاء يحملون فعلا الأفكار السياسية للأحزاب التي ترشحوا باسمها، فما يحدث أثناء إعداد القوائم الانتخابية للأحزاب يبدو غريبا أحيانا، حيث نجد أن الأفراد المرشحون لم يكن لديهم أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالأحزاب التي رشحوا باسمها.

- حيث نجد نسبة كبيرة ومن المبحوثين يرون أن المصالح الشخصية والعشائرية هي السبب الحقيقي والأكثر تأثيرا على الخلاف بين أعضاء المجلس البلدي الواحد، حيث يحاول أغلبية الأعضاء الانتماء إلى اللجان المهمة، خاصة تلك المرتبطة منها بالتنمية الحضرية، والإشراف على إبرام المناقصات ومتابعة التنفيذ، بل إنهم يؤكدون أن المصالح الشخصية والعشائرية، تدخل حتى عند اقتراح مشروعات المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)، بحيث يحاول كواحد أو كل فريق اقتراح المشروعات التي يمكنه الاستفادة منها شخصيا أو عشائريا كالمحلات والأسواق وإعادة ترميم الأرصفة وتعبيد الطرقات وإدخال الغاز الطبيعي والتزويد بشكات المياه والصرف الصحي والإنارة.

- ويبدو هذا جليا خاصة في البلديات التي مازالت التركيبة المجتمعية فيها تتميز بالعشائرية والقبلية، بل أن هذه النسبة من المبحوثين تذهب بعيدا حيث يرون أن الدافع الحقيقي من وراء ترشح كل عضو هو هذا السبب بالدرجة الأولى، فحسب اعتقادهم أنه لا أحد يقحم نفسه في مشكلات البلديات ويعرض نفسه لانتقادات وأحيانا حتى الشتم دون أن يكون لديه مصلحة شخصية في ذلك وإن كان هنا نسبة قليلة نوعا ما.

- ترى أن الأسباب الحقيقية للخلاف بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية، متنوعة ومتعددة تتوقف على الظروف والمواقف التي تصاحب الخلاف، فقد تكون بسبب الضغوطات الحزبية أو المصالح الشخصية والعشائرية أو التفاوت في المستوى الثقافي بين الأعضاء أو رغبة كل عضو في إثبات وجوده أو أي سبب آخر وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأسباب تختلف أيضا من مجلس لآخر.

- ويمكن القول أيضا، أنه نظرا للفوضى العارمة التي تجتاح المجالس، التي يسودها الخلاف وتعطل سير مشروعات التنمية المحلية بالبلديات التي ينتمون إليها وكثرة المشاحنات التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى الانسداد (مما يتطلب تدخل السلطات المركزية بالولاية لحله). يضعف كثيرا موقف هذه المجالس الشعبية البلدية أمام الولاية ويفقدها هيبتها وينقص من اقتناع الولاية بالاقتراحات والمبادرات التنموية.

- وفي النهاية ومن خلال كل ما سبق، يتضح لنا جليا، أن جل نسب المؤشرات التي تدل على صدق الفرضية الرابعة، كانت كلها تقريبا إيجابية وجد مرتفعة، ويؤكد هذا أكثر معامل الانتماء السياسي الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية متوسطة، مما يثبت لنا **صحة الفرضية الفرعية الرابعة، التي مؤداها:**

- "كلما زادت الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعف تصورهم في إدارة وتسيير التنمية الحضرية."

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية الفرعية، أصبحت بمثابة النتيجة الفرعية الرابعة لهذا البحث.

## 5-5 .نتائج الفرضية العامة:

بالإضافة إلى كل ما سبق عرضه حول النسب والجداول المتعلقة بالفرضيات الفرعية الأربعة، فقد حاولنا معرفة التقدير النسبي للمبحوثين لمشاركة مجالسهم البلدية في إحداث التنمية الحضرية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، وهو ما يزيد من صدق الفرضية العامة للبحث أو يضعف من صحتها.

- فوجدنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن نسبة مشاركة مجالسهم للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.
- حسب تقدير أعضاء المجالس البلدية أنفسهم، إذ لا تتجاوز حتى نصف المستوى المطلوب فلا شك أن الدولة تسمح لهذه المجالس بالمشاركة في أمور التنمية المحلية ولكن ليس بالقدر المتطلع إليه من طرف هؤلاء الأعضاء.

- وأخيرا، ومن خلال عرضه حول صحة أو صدق الفرضيات الفرعية الأربعة وتأكدنا من تحققها ميدانيا مع أن هناك نوع من التحفظ فيما يخص كل من الفرضية الأولى والثانية، تأكد لنا صحة الفرضية العامة التي قام عليها هذا البحث والتي مؤداها:

"السياسي المحلي هو امتداد للسياسي الوطني بشكل عام، فالسياسي المحلي بمنطقة تلمسان هو نتاج لنظام سياسي جزائري، فهذا السياسي والمتمثل في حالة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بتلمسان لنفس المنظومة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السائدة بشكل عام في الجزائر."

- ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية العامة، أصبحت بمثابة النتيجة العامة لهذا البحث، ويمكن توضيح هذا بشكل أفضل، من خلال المخطط التالي، الذي يكشف لنا عن مدى تطابق النتائج المتوصل إليها ميدانيا مع الأهداف والتساؤلات والفرضيات التي تم الانطلاق منها نظريا.

**- الخاتمـــة:**

في نهاية هذا البحث يمكن القول، أن التنمية في جوهرها هي عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك، إلا إذا كان الفرد المحلي هو أداتها وغايتها النهاية في نفس الوقت، فقد كان الهدف الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع، يتمثل في محاولة معرفة المدى أو الحد الحقيقي للمجالس الشعبية البلدية للدولة، ودورها في إحداث التنمية الحضرية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، لينبوا عن سكان هذه البلديات في هذه المشاركة، وليوصلوا صوتهم ووجهات نظرهم للسلطات الحكومية القائمة في بلدهم.

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذا البحث، في جانبيه النظري والميداني يمكننا القول، بأننا وجدنا أن المجالس الشعبية البلدية للدولة، ودورها في إحداث التنمية الحضرية على المستوى المحلي، مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين ومازالت تعاني من مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة تكريس المفهوم التنمية الحضرية، وهذا بسبب مجموعة من الأسباب التي يمكن إرجاع أهمها إلى :شدة

وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990، والى تخلف الأسلوب الإداري المتبع، الذي يتميز بالمركزية في تخطيط وإدارة شؤون التنمية الحضرية بمختلف البلديات، بكل ما يحمله من عيوب ومساوئ والى التمويل المالي المركزي والولائي بشكل خاص، الذي أصبح يشكل أداة ضغط على هذه المجالس ووصاية إضافية عليها، مستغلا في ذلك نقص مواردها المحلية وحاجتها المالية الماسة، بالإضافة إلى كثرة الخلافات والصراعات الداخلية، التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية.

## - المراجع:

### 1-المراجع باللغة العربية:


- **عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.**
- **السيد حافظ الأسود، الأنثروبولوجيا الرمزية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.**
- **الشيخ عبد الله البستاني، البستان لمعجم لغوي مطول.ط2، مكتبة لبنان .بيروت، 1999 .**
- **ريمون بودون وفابوريك .المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة :سـليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.**
- **فريدريك معتوق :معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا بيروت.**
- **سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت لبنان،1989 .**
- **أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1993.**
- **محمد علي محمد وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1995.**
- **حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة ط، 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.**
- **رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، القاهرة، 1991.**
- **مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، 2009.**
- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري .دار المعرفة الجامعية (د -ب) 1998.
- عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية .منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر(د -ب) 2000 .
- **محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع،1962.**
- **حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1984.**
- **محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2 ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1986.**

- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ج م ع،1995 .
- عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ج م ع، 1995 .
- سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- محمد يونس محمد وآخرون، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، بنان، 1985 .
- محمد زكي الشافعي، محاض ا رت في التنمية والتخطيط، دار البحري وإخوانه، بيروت، لبنان، 1973 .
- عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ج م ع،1993 .
- جان جاك دولوز، "النظام والفوضى في الأطراف الحضرية"، في نجد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 15، خريف وشتاء 2001. نقلاً عن دحو جربال، في La Pensée du Midi، 2003، "الجزائر أو عندما يمر الهامش عبر المركز".
- بريجيت مولان، المدينة وحدودها، أد. كارثالا، 1996.
- فريدة صديق، المدينة، الدين، السياسة، ص 128، بالنسبة للفترة 1990-1992، ولكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان يتم التفاوض على هذه المساكن في السوق الحرة في المتوسط من خمسين إلى مائة ضعف سعر الشراء.
- حمد بن محمد المقري التلمساني، تفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ج5، دار صادر بيروت ،1968.
- تقديم وتحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات الجزائر 1980.
- عبد الرحمن بن خلدون : كتاب العبر - ج 7 . القاهرة - د .بولاق ، 1284.
- شفيتي، محمد البشير، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، مقارنة النيران، الجزء اول، ديوان التعليمات الجالية الجزائر، 1999.
- زكريا بن محمد بن محمود القزويني، تصنيف الإمام العالم آثار البلاد وأخبار الحياد، مصر1848 .
- تاريخ العلامة ابن خلدون، كتاب الحبر وديوان المبتدأ والخير في أيام الحرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزائر، ج1، سنة 2000.
- أبو عبيد اليتية، العرب في شتر باند إفريقية والعرب، جز قتل عن كتاب الغسالات والعيالات، مكتبة العتي، بغداد.
- أبو زكرياء يحيى ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة بيير بونعطانا الشرقية في الجزائر سنة1931 .
- محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
- لباد ناصر، القانون الإداري، التنظيم الإداري، مطبعة قالمة، سنة2001 .
- حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، نسق جديد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1982 .
- علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة، cirta copy، قسنطينة، الجزائر،2006 .

## 2-الرسائل الجامعية:


- دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان من اعداد " ليندة نصيب " كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة، (الجزائر). تاريخ النشر جوان 2021.
- في مقال بعنوان "الإدارة الحضرية في الخمسينيات من القرن الماضي، الجزائر العاصمة، أضواء على المدينة، ندوة - EPAU، 2001.
- رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، دراسة ميدانية على المجالس بلديات ولاية قسنطينة من اعداد محمد خشمون " كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة. 2010-2011.


## 3-المجالات:


- المجلة الجزائرية للسياسات العامة -العدد 5-أكتوبر 2014.


## 4-المعاجم والقواميس:


- مفهوم الإدراك السوسيولوجي L'entendement Sociologique هو مفهوم استعمل من طرف عالم الإنثروبولوجيا الأمريكي CLIFORD Geurtz المعرفة المحلية Savoir Local، المعرفة العالمية Savoir Global، أماكن المعرفة Les Lieux du Savoir.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1997 .
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج م ع، 1987.
- شقة من ثلاث غرف مطابقة للمواصفات الجديدة يصل متوسطها إلى 70 م 2 بدلاً من 50 م 2 أو أقل للمشاريع السابقة.
- وهكذا، على سبيل المثال، فإن السياسة الحضرية، التي تهدف إلى تصحيح الفوارق الاجتماعية، تصم هذه الأحياء من خلال حقيقة تصنيفها على أنها إشكالية أو "صعبة"، لأنه يبدو أنها تفرض فكرة أنها الوحيدة التي أعاني من آثار الأزمة. سيعلن الخطاب السياسي الراديكالي بعد ذلك أن الأزمة تنبع من هذه الأحياء.
- سرعان ما نأى الرئيس الشاذلي بن جديد ووزرائه بأنفسهم عن بومدين والاشتراكية. يتم صياغة النقد العالمي على السياسة السابقة، يصبح الخطاب أكثر ليبرالية. ما يُطالب به في الفضاء العام ليس مساواة بل الحق في الملكية، الحق في إظهار الأصول المادية للفرد. ادعاء يحمله على وجه الخصوص الشباب الذهبي الذي يترك أماكنهم المعتادة (Club des Pins ، الساحل الغربي) حيث يحصرون أنفسهم، يتم إنشاء شكل جديد من التمايز الاجتماعي، ويتم الإعلان عنه ، ويفرض نفسه ، مما ينتج عنه سخط في شباب دوائر الطبقة العاملة على وجه الخصوص ... سيكون الرئيس بن جديد ، خلال سنواته الثلاثة عشر في السلطة ، الفاعل الرئيسي في تغيير النموذج الاقتصادي المركزي والمخطط ، وتدمير النظام الصناعي ، والإنتاج (المتواضع)

الذي ضمنت إلغاءها وتم تفضيل الواردات الآن على حساب التنمية المحلية ... الجزائر لا تزال تكافح اليوم مع هذا القرار مع عواقب وخيمة للغاية ، واعتمادها على الهيدروكربونات آخذ في الازدياد.

## 5-التقارير والندوات:


- سنوسي خنش، إدارة التنمية المحلية المفهوم المجال والأبعاد الرئيسية .ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول تحديات الإدارة المحلية المنعقد بيومي 27 و2010/04/28، بكلية الحقوق جامعة زياني عاشور الجلفة.
- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، و م أ،1998 .
- خلال عمليات تدمير الأحياء الفقيرة في 1983-1985، أعيد تسكين حوالي 29٪ من أصل 170411 فردًا.


## 6-القوانين والمراسيم:


- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة2011 ويتعلق بالبلدية.
- انظر المادة الأولى من الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 18 جويلية 2005، ج.ر.ج.ج العدد 50 لسنة 2005، المتمم للقانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج العدد 15 لسنة 1990.
- كما تنص المادة (81) من قانون الانتخابات رقم 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989.
- القانون 02/86 الصادر في 19860/02/04 المعدل والمكمل لقانون 1981/02/07، نقلاً عن سفر زيتون.
- المرسوم رقم 63-189 الصادر بتاريخ 31 ماي1963 ، المتضمن تخفيف عدد البلديات، ج ر ج ج العدد 36لسنة 1963
- انظر الأمر67-24 المؤرخ في18/01/24 ، المتعلق بالبلدية، ج ر ج ج العدد 06 لسنة1967 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 18-09 المؤرخ في 1981/07/04 ج ر ج ج العدد 27 لسنة1981 .
- انظر ج ر ج ج، العدد 53 لسنة 1989.
- انظر ج ر ج ج، العدد 35 لسنة 1963.
- بمقتضى الأمر رقم62 -04 لسنة 1962، ج ر ج ج العدد 07 المؤرخ في 08/16/ 1962، أنشئت لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي.
- بموجب المرسوم لسنة 1963، ج ر ج ج العدد15 المؤرخ في 1963/03/22، أنشئ المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي.

## 7-المراجع بالغة الفرنسية:


- Odile Georg et Hubert Huetz de Lemps « La ville européenne outre-mer » in Histoire de l'Europe urbaine, De l'Ancien régime à nos jours, tome 2 (Expansion et limite d'un modèle) s/d de Jean-Luc Pinol, Seuil, 2003.

- Voir à ce propos la thèse AYOUB Hassan, 2004 : Les pouvoirs publics marocains face aux mouvements sociaux : Vers le dépassement d'une crise périphérique. L'exemple de Casablanca, thèse de doctorat, s/d Daniel Pinson. Université de Droit, d'Economie et des sciences, Aix-Marseille III.

- Aumassip. Ginette (2001). L'Algérie du 1° homme, p. 31. 7- Gsell, S. (1979). Histoire ancienne de l'Afrique du nord. Onsabruck,

- Claude callot, les institutions d'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962), OPU 1987.

- Messaoud Mentri, L'administration En Question, Réflexion Sur Administration Administrés, Opu Alger, 1988.